

قواعد التَّخاطُبِ اللِّسَانِيّ في معاني القرآن للفَرَّاء (ت 207هـ) (دراسة تداولية)

أ.م.د. رحيم كريم علي الشريفي

الباحثة. زينب عادل محمود الشمري

جامعة بابل/ كلية الدراسات القرآنية

Rules of the Oral Communication in the Meanings of the Holy Quran According to Al-Farra' (died in 207 H.) A Pragmatic Study
Asst. Prof. Dr. Raheem Kareem Ali Al-Shareefi
Researcher. Zainab Adil Mahmood Al-Shimari
College of the Quranic Studies / University of Babylon

Abstract

The present study deals with the oral communication in the Holy Quran. It aims at studying the pragmatic aspect in "Ma'ani Al-Quran" (The Meanings of Al-Quran) by Al-Fara' (died in 207 H.) which focused on the rules of the oral communication.

Key words: pragmatism, Al-Fara', implications.

المُلخَص

يمثل هذا البحث معلماً من معالم الدرس اللغوي اللساني الحديث، إذ يُعنى بدراسة بُعد تداولي من الأبعاد التداولية في المدونة التفسيرية القيمة (معاني القرآن) لمفسر ونحوي كبير (الفراء ت 207هـ) وهو بعد (قواعد التخاطب اللساني)، إذ قدح البحث بقاعدتين من قواعد التخاطب اللساني، الأولى: الاستلزام الحواري في ضوء مبادئ التعاون، وهي: مبدأ الكم، ومبدأ الكيف، ومبدأ الطريقة، ومبدأ المناسبة، والأخرى: متضمنات القول في ضوء لوازمها ولواصفها، وهي أولاً: الافتراض المسبق، والآخرى: القول المضمر

الكلمات المفتاحية: التداولية، الفراء، الاستلزام، المتضمنات

المُقدِّمة

لا جرم أنَّ المشهد اللغوي، ولا سيما ميدان الدراسات اللسانية، قد نال مرقاةً عاليةً في العقود الأخيرة، ومرد ذلك اعتماد مناهج حديثة في الوصف والتحليل؛ إذ أضحت العلاقة بين المتكلم والمتلقي علاقةً قائمةً على الحوار والتواصل، فالتخاطب بينهما لا يكون إلا لدواعٍ، ومقاصد تحكمها أطر زمانية ومكانية، وشروط سياقية، لذا جاء المنهج التداولي بوصفه أمانةً مضيئةً، وعلامةً مائعةً نافعةً في كشف آفاق جديدة، ورؤى حديثة في ترسم تناول اللغة؛ إذ يُعنى بالاستعمال، وسياق استعمال اللغة من أجل وضع قواعد، وسنن للتخاطب بين المتخاطبين، زد على ذلك أنه يسعى لرسم دائرة الدلالات بصورة موسعة ومفتحة، لتشمل المتخاطبين، أو أطراف التخاطب، ومقاصدهم ومقتضيات الخطاب، واستلزامه، فضلاً عن سياقات التخاطب ومقاماته، بدلاً من التركيز على العلاقة بين الدال والمدلول، أو قواعد النحو. وهذا المنهج التداولي، إضافة إلى ما تقدّم بيّنه هو اتجاه جديد في دراسة العوامل اللسانية القديمة، والعوامل غير اللسانية التي تؤثر بشكل محوري في تحديد سبل تفسير النصوص الأدبية، وفهمها. وعلى وفق هذا المنحى ترسمت دراسة الأبعاد التداولية في مدونة تفسيرية قيمة، هي (معاني القرآن) لنحوي ومفسر كبير هو أبو زكريا الفراء (ت 207 هـ)، وهي دراسة تطبيقية اتبعت فيها المنهجين التحليلي والوصفي، واشتغلت على استجلاء الأبعاد التداولية في هذه المدونة.

توطئة:

مصطلح قوانين الخطاب (les lois du discours)، أو قواعد التخاطب، أو المسلمات التحوارية هو مصطلح ناشئ حديثاً، ويعني مجموعة من القواعد والمعايير التي يفترض أن يقف عندها كل متكلم في أثناء حديثه مع غيره، وقد كانت صياغة هذه المعايير حديثة، وهي عند الباحثين التداوليين ضمن مفهوم أشمل، وهو مفهوم الكفاءة التداولية، حيث توصف قدرة الفرد المتكلم التواصلية بمجموعة من المعايير والقواعد، وقد افتتح البحث في هذه القوانين الفيلسوف الأمريكي بول غرايس (p.grice) في مقالته (المنطق

والتحاور⁽¹⁾؛ إذ وجّه بحثه نحو استخراج مجموعة من المبادئ الحوارية المنظمة للتواصل المثالي، واهتم أيضاً بالمعاني الضمنية أشد اهتمام، وفي ذلك تنبيه على مظاهر المعنى التي لا تحكمها قواعد لغوية (دلالية على الخصوص)، بل تحكمها طريقة إنجاز الملفوظ داخل المقام، والمبادئ العامة للتواصل، وكان يهدف إلى توضيح الكيفية التي ينتقل بها المتلقي المحاور من المعنى الحرفي إلى المعنى الضمني اعتماداً على آلية الاستدلال، فضلاً عن رغبته في فحص الإطار النفسي - المنطق الذي يقع فيه التبادل الكلامي. ويركز النموذج الاستدلالي على أهمية القصد بالتواصل، ويشارك في هذا القصد كلّ من المتكلم، والمخاطب؛ لأن تحقيق التفاعل المطلوب في أي تواصل يشترط أن يشارك المخاطب المتكلم في هذه القصدية، وهو على حال المستمع، أي أن يتحقق ما يسمى بالتفاعل الخطابي الذي يعدّ الأصل في الكلام⁽²⁾.

ومن المهم التأكيد أنه من منظور غرايس، يركز التواصل الفعلي على نوع من الذاتية المتبادلة، المتمحورة حول خلق استدلالات (inferencias) من جانب المستقبل، فيتمكن هذا الأخير من التعرف بالشكل المطلوب على أن القول ينطوي على قصد المرسل بأن يجعل التعرف عليه ممكناً كقول مقصود، وبأن يسمح بتأويل محدد وبحسب فكرة غرايس يركز التواصل على توقعات المتكلم بأن محاوره يمكنه أن يكتشف عن طريق استخدام قول محدد من طرف المتكلم، حقيقة القصد التواصلية لهذا الأخير، والتواصل يتضمن في الوقت نفسه قصد المتكلم، وتعرف المستمع على قصد المتكلم⁽³⁾.

وتتمثل فكرة غرايس في أن إسهامات المتكلمين في المحاورات يحكمها في أثناء المحادثة مبدأً عامّ مقبول ضمناً من المخاطبين يسميه مبدأ التعاون الذي يعني تلبية المتكلم المساهم في محادثة، ما هو مطلوب منه بحسب الكيفية التي جرت بها المحادثة والوجهة التي اتخذتها⁽⁴⁾. وقد عدّه مجموعة من الباحثين أمثال سبيربر، وويلسون السبب الرئيس في نجاح تحليل غرايس.

المبحث الأول

الاستلزام الحواري في معاني القرآن:

عمد غرايس إلى إيضاح الاختلاف بين ما يقال، وما يقصد، فما يقال هو: ما تعنيه الكلمات والعبارات بقيمها اللفظية، وما يقصد هو: ما يريد المتكلم أن يبلغه السامع على نحو غير مباشر، اعتماداً على أن السامع قادر على أن يصل إلى مراد المتكلم بما يتاح له من أعراف الاستعمال، ووسائل الاستدلال، ومن هنا فهو يفرق بين المعنى الصريح، وبين ما تحمله الجملة من معنى متضمن فنشأت عنده فكرة الاستلزام⁽⁵⁾. التي تقوم على فكرة أنّ جمل اللغة تدلّ في أغلبها على معانٍ صريحة، وأخرى ضمنية، تتحدد دلالتها داخل السياق الذي وردت فيه، ففرضية الاقتضاء التخاطبي التي كان لـ(غرايس) الفضل في إبتكارها قد بدأ بها عهداً جديداً في علم الاستعمال؛ ذلك أن ((الاقتضاء التخاطبي لم يكن نظرية لغوية فحسب، وإنما كان أداة مثمرة لحلّ الكثير من المشكلات الفلسفية والمنطقية أيضاً))⁽⁶⁾.

إن ظاهرة الاستلزام التخاطبي حديثة المعالجة، يرجع البحث فيها إلى المحاضرات التي ألقاها غرايس في جامعه هارفرد سنة 1967 بعنوان: (المنطق والتخاطب)، ومحاضرات 1971 بعنوان: (الافتراض المسبق والاقتضاء التخاطبي)⁽⁷⁾ وقد ابتكر غرايس مصطلح الاقتضاء implicature، والفعل implicate، واشتقّه من الفعل imply بمعنى يتضمّن، أو يستلزم، وقد اشتق من الفعل اللاتيني plicare بالمعنى نفسه⁽⁸⁾، وينطلق غرايس من فكرة أن جمل اللغة تدلّ في أغلبها على معانٍ صريحة، وأخرى ضمنية تتحدّد

(1) ينظر: استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري: 96، وينظر: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، طه عبد الرحمن: 238.

(2) ينظر: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي: 215، وينظر: المحاورات مقارنة تداولية، حسين بدوح: 160.

(3) ينظر: مدخل إلى دراسة التداولية (مبدأ التعاون ونظرية الملائمة والتأويل)، فرانثيسكو يوس راموس: 70.

(4) ينظر: القاموس الموسوعي للتداولية، أن ريبول، وجاك موشر: 21.

(5) ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: 33، وينظر: الاستلزام الحواري في سورة البقرة في القرآن الكريم (دراسة وصفية تحليلية تداولية) بحث جامعي، حجر نورما وحيدة، 2010: 8.

(6) نظرية المعنى في الفلسفة بول غرايس، صلاح إسماعيل: 16.

(7) ينظر: المصدر نفسه: 16.

(8) ينظر: المصدر نفسه: 78.

دلالتها داخل السياق الذي وردت فيه، هذه الظاهرة سماها غرايس (الاستلزام الحواري)⁽¹⁾ أو (نظرية التخاطب)، أو (نظرية الاقتضاء)⁽²⁾. ويمكن أن نوجز مفهوم الاستلزام التخاطبي، بأنه ((عمل المعنى، أو لزوم الشيء عن طريق قول شيء آخر، أو قل: - إنه شيء يعنيه المتكلم، ويوحى به، ويقترحه، ولا يكون جزءًا مما تعنيه الجملة بصورة حرفية))⁽³⁾.

ويرتد مصطلح الاستلزام الحواري في العرف التداولي إلى أن ((معنى جمل اللغات الطبيعية إذا روعي ارتباطها بمقامات إنجازها لا ينحصر في ما تدلّ عليه صيغها الصورية من استفهام، وأمر، ونهي، ونداء، وإلى غير ذلك من الصيغ المعتمدة في تصنيف الجمل))⁽⁴⁾. وقد لاحظ غرايس أن بعض الأقوال تبلغ أكثر مما يدلّ عليه مجموع الكلمات التي تكوّن الجملة، ويسمّى غرايس هذا الجانب من دلالة الأقوال الذي يقلّ عن شروط الصدق استلزامًا خطابيًا. ويتعيّن انطلاقًا من هذا أن نفهم أن المتكلم يجعل سامعه يدرك من الدلالة ما يفوق المعنى الحرفي للجملة⁽⁵⁾.

فيشرع المتحاورون في إقامة خطوط تصرف مشترك ويعالجون المواضيع التي تهمهم أكثر. وعندما ينقطع هذا الاتجاه المتبادل تدخل المحادثة في مأزق يفضي بدوره إلى انقطاع عنيف للحوار، فقد عرف غرايس مبدأه بلحاظ تكيف الإضافة اللسانية مع متطلبات فعل المحادثة نفسه في الاتجاه الذي قد تنحو لاتخاذها يصير الحوار فعليًا، يتفرع هذا المبدأ العام إلى سلسلة من القواعد التي على المتكلمين احترامها إذا كانوا يرغبون في أن يكون الحوار ذا فعالية، غير أنه حتى عندما لا يتم احترام واحدة من هذه القواعد، فعليًا افترض أن لدى المتكلم سببًا دفعه إلى ذلك، وبأنه لم يتم انتهاك مبدأ التعاون في خطوته العريضة. وهذا التأكيد مهم، بحسب غرايس؛ لأنه يسمح لنا بإقامة مبدأ تفسيري لسؤال مفاده: لماذا تعبر الأقوال عادة عن أكثر بكثير مما تقوله في الواقع فقط إذا راعينا معناها القضوي؟ وهي ظاهرة أطلق عليها غرايس تسمية (استلزام)⁽⁶⁾. فالسامع قادر على أن يصل إلى مراد المتكلم بما يتاح له من أعراف الاستعمال، ووسائل الاستدلال⁽⁷⁾.

ونقتضي فرضية غرايس أن المخاطب يستند إلى هذا التعاون للقيام باستدلالات غير برهانية، فسلوك المتكلم في التواصل إذا كان متعاونًا، يكون سببًا رئيسًا لوصفه بـ(السلوك العقلاني)⁽⁸⁾. وتتفرع عن هذا المبدأ أربعة مبادئ فرعية يضم كل مبدأ منها قواعد أكثر تحديدًا، ويشترط فيها أن تكون نتائجها منسجمة مع مبدأ التعاون، وهي⁽⁹⁾:

- مبدأ الكم (m.de quantite)

وهو المبدأ الذي يفرض على المرسل أو المتكلم أن يوافق، بين كم المعلومات وكم المفردات المستعملة في نقلها إلى المتلقي ويسمى هذا في البلاغة العربية "بالمساواة" التي يقصد بها الطريق الوسط في التعبير بين الإيجاز والإطناب. وتندرج تحت هذا المبدأ قاعدتان فرعيتان، هما: 1- اجعل تدخلك إخباريًا بالقدر المطلوب، 2- لا تجعل تدخلك الإخباري يتجاوز المطلوب.

- مبدأ الكيف (m.de qualite)

يفرض هذا المبدأ على المرسل أو المتكلم أن يكون صادقًا في تدخله، وتندرج تحته قاعدتان فرعيتان، هما: 1- لا تقل ما تعتقده خاطئًا، 2- لا تقل ما لا تستطيع إثباته بدليل.

(1) ينظر: التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراري: 33.

(2) ينظر: نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس: 78.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 78.

(4) مظاهر التداولية في مفتاح العلوم للسكاكي، باديس لهويل: 185.

(5) ينظر: القاموس الموسوعي للتداولية، أن ربول، جاك موشلار: 21.

(6) ينظر: مدخل إلى دراسة التداولية، فرانثيسكو يوس راموس، ترجمة: يحيى حمداي: 77-78، 80.

(7) ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: 34، وينظر: اللسانيات التداولية في الخطاب القانوني، مرتضى جبار كاظم: 148.

(8) ينظر: تداوليات الخطاب السياسي، نور الدين اجعيط: 76.

(9) ينظر: المحاورات مقارنة تداولية، حسن بدوح: 162، وينظر: اللسان والميزان أو (التكوثر العقلي): 238، وأصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية، محمد الشاوش: 1/ 921، 922، واللسانيات الوظيفية، أحمد متوكل: 27، 26، ومدخل إلى اللسانيات التداولية لطلبة معاهد اللغة العربية وآدابها، الجبالي

دالاش: 99، 100، وتداوليات الخطاب السياسي، نور الدين اجعيط: 76، والتداولية عند العلماء العرب: 33، 34.

- مبدأ العلاقة (m-de relation)

يفرض هذا المبدأ على المرسل، أو المتكلم أن يكون كلامه مفيداً مناسباً للقصد.

- مبدأ الطريقة (m.de modalite)

ينص هذا المبدأ على أن يكون تدخل المرسل واضحاً، وتندرج تحت هذا المبدأ قواعد أربع هي:

1- دع الغموض، 2- دع اللبس 3- تجنب الحشو (أوجز) 4- كُن منظماً.

لا جزم أن الغرض الرئيس من هذه المبادئ التي أسسها غرايس هو تحقيق الفعالية القصوى لتبادل المعلومات بين أطراف المحاور؛ أي تحقيق تواصل مثالي وشفاف، ويتجاوز مجالها التبادل الكلامي إلى مختلف المعاملات الأخرى كتقديم المساعدة على سبيل المثال. ويعد احترام المبادئ السابقة، ولاسيما مبدأ التعاون الذي لا يمكن خرقه في المحاور، وفي كل عملية تواصلية تفاعلية بمثابة تعاقد مواز لمجال الخطب، ويؤدي خرق إحداها، مما يقود إلى استنباش وتولد ما يسمى عند غرايس ب(الاستلزام الحواري)⁽¹⁾. لقد أراد غرايس لهذه القواعد أن تكون ضابطاً للمخاطب من أجل بلوغ الغاية في الوضوح، وترسم (للمشاركين ما يجب عليهم أن يقوموا به؛ لكي يتم التخاطب بالطريقة المثلى من التعاون والعقلانية والفعالية. بالطبع هذا لا يعني أن عليهم أن يتبعوا القواعد المذكورة حرفياً في كل الاوقات...) بل المقصود من ذلك أنه حتى عندما لا يجري التخاطب ما ترسمه القواعد المذكورة، يظل السامع يفترض، خلافاً للظاهر، أن المتكلم مازال يأخذ بهذه القواعد، ولو على مستوى أعمق، حتى يتسنى له التوصل إلى معنى ما⁽²⁾.

مبادئ الاستلزام الحواري في كتاب (معاني القرآن):

يقوم الاستلزام الحواري على انتهاك أحد عناصر مبادئ التعاون الحواري التي يتبعها المشتركون في الحوار⁽³⁾، ولتسليط الضوء على تلك القواعد في حالة الخرق سنتناولها في كتاب (معاني القرآن) على النحو الآتي:

أولاً: مبدأ الكم:

هو أحد عناصر الاستلزام الحواري الذي يعتمد المتخاطبون في خطاباتهم، ويلزم أن يكون الكلام بالقدر المطلوب لا أكثر، ولا أقل⁽⁴⁾ هذا إن لم يكن هنالك خرق لمبدأ الكم الذي يخرق بالزيادة، أو النقصان، بحسب حاجة طرفي الخطاب، ولابد من الخرق، ليتحقق الاستلزام الحواري⁽⁵⁾.

إن خرق مبدأ الكم يلمس عند الفراء في النصوص القرآنية شرحاً وتحليلاً، عن طريق تسليط الضوء على النصوص التي فسرها، فهو يقول في قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَوَدَّعْتُمْ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [سورة الجمعة: 9]: ((إذا أمر بترك البيع فقد أمر بترك الشراء؛ لأن المشتري والبيع يقع عليهما البيعان، فإذا أذن المؤمن من يوم الجمعة حرم البيع والشراء))⁽⁶⁾، فإن الأمر بترك البيع يستلزم ضمناً الأمر بترك الشراء؛ لأن كلا منهما وقع عليهما البيع، أي: حدوث عملية البيع وقعت على كل من البائع والمشتري على حد سواء فإن أمر التحريم واقع على كليهما. فهو لم يذكر الشراء؛ لأنه لما ذكر البيع، فقد كل على الشراء.

وفي قوله: (وَذَرُوا الْبَيْعَ) يقال: فلان يذر الشيء، أي يقذفه لقلة اعتداده به ولم يستعمل ماضيه، وهو (وذر)، أي اتركوا المعاملة. فالبيع مجاز عن المعاملة مطلقاً كالشراء، والإجارة والمضاربة وغيرها، ويجوز إبقاء البيع على حقيقته ويلحق به غيره بالدلالة، وقال بعضهم: النهي عن البيع يتضمن النهي عن الشراء؛ لأنهما متضايقان لا يعقلان إلا معاً، فاكتمى بذكر أحدهما عن الآخر، وأراد

(1) ينظر: المحاور مقارنة تداولية، حسن بدوح: 162، وينظر: انسجام الخطاب في مقامات السيوطي، مقارنة تداولية: 44، والاستلزام الحواري في التداول اللساني، العياشي ادراوي: 102.

(2) الاقتضاء في التداول اللساني (بحث)، عادل فاخوري: 146.

(3) ينظر: التداولية عند العلماء العرب: 34.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 34.

(5) المصدر نفسه: 34.

(6) معاني القرآن: 157/3.

الأمر بترك ما يذهل عن ذكر الله (جل جلاله) من شواغل الدنيا⁽¹⁾، ودَلَّ الفراء على ذلك بقوله: ((لأن المشتري والبيع يقع عليهما البيعان))⁽²⁾.

يقول مانغينو: ((إن القول ليس هو دائماً القول تصريحاً، فالنشاط الخطابي يشابك باستمرار بين المقول وغير المقول، وليس أقل فوائد التداولية إعطاء الجمل التضمنية أحقية كاملة، ابتداءً من المقولة التقليدية عن الحذف في التركيب، هذه الفائدة من جهة أخرى طبيعية بالنسبة لمتضمنات القول إذا رأينا أن التداولية تضع ثقلها في الاستراتيجيات غير المباشرة للمتلفظ، وفي عمل تأويل الملفوظات عند المتلفظ المشارك))⁽³⁾.

ومن الأساليب التي تعامل معها الفراء في خرق مبدأ الكم بالزيادة، هو أسلوب الإخبار عن أفانين الإعجاز في الاستعمال القرآني، وتتنوع التعبير بالأساليب الخبرية، و الإنزياحات غير المألوفة عن فائدة الخبر أي: السياقات الإنتاجية، ولزوم الفائدة إلى دلالات وإحياءات أخر يقتضيها المقام، ويتسلمها المتلقي بمعونة القرائن، والتوبيخ واحد من تلك المعاني والسياقات الإنتاجية الذي وردت في النص القرآني في قوله تعالى: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا وَأَكْثَرُهُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [سورة النحل: 83]⁽⁴⁾، الذي فسره الفراء بقوله: ((يعني الكفار إذا قيل لهم، مَنْ رزقكم؟ قالوا: الله، ثم يقولون بشفاعة آلهتنا فيشركون، فذلك إنكارهم (نعمة الله))⁽⁵⁾ ففي قوله (نعمة) إحالة إلى الكفار، وهذه الآية تتضمن معنى صريحاً يتمثل في التأكيد الذي يظهر في ظلّ الفعل (يَعْرِفُونَ) منهم يعلمون نعمة الله المعدودة عليهم، إنهم منتفعون بها، ومع تحققهم أنها نعمة من الله ينكروها، أي: ينكرون شكرها، فإن نعمه تقتضي أن يشكر المنعم عليه بها مَنْ أنعم عليه، فلما عبدوا ما لا ينعم عليهم فكأنهم ينكرونها على سبيل التقرع والتوبيخ بأنهم يعرفون نعمة الله، ويقرون نعمة الله ويقرون أنها من عنده. ثم ينكرونها ويكفرون به تعالى. وجعل ذلك إنكاراً على سبيل المجاز، إذا لم يرتبوا على معرفة نعمة الله بلحاظ عبادته، وإفراده من دون ما نسبوا إليه من الشركاء⁽⁶⁾.

فعندما سئلوا: مَنْ رزقهم؟ (قالوا الله)، ولكن ازدادوا على جوابهم، وهو دليل على شدة كفرهم، وطغيانهم (قالوا شفاعة آلهتنا)⁽⁷⁾، فبعلهم أنه من الله تأتي هذه النعم، ولكن شدة كفرهم وإنكارهم قادتهم إلى هذه الإجابة فقد خرق هنا مبدأ الكم؛ إذ أجابوا هنا زيادة على جوابهم، ونلاحظ هنالك مدة زمنية بين الردين، وهو قولهم: (الله) ردّاً على سؤالهم مَنْ رزقكم؟، ثم بعد ذلك زادوا عليه الجواب الآخر وهو شفاعة الهتنا، وهنا حدث الخرق؛ لأنهم أجابوا بجواب لم يسألوا عنه وتمادوا فيه بالإنكار، وفي أثناء الإنكار يقوم المتكلم بخرق قاعدة الكم التي تحت على قدر (كمية) الإخبار الذي يجب ان تلتزم به المبادرة الكلامية، وتتفرع إلى مقولتين: ⁽⁸⁾

1- اجعل مشاركتك تفيد القدر المطلوب من الإخبار.

2- لا تجعل مشاركتك تفيد أكثر مما هو مطلوب، وهذا هو الخرق الذي ينتج ظاهرة الاستلزام الحواري وينتج معنى الإنكار.

إن الإخلال بقاعدة الكم على عدّ أنه لم يقدّم المعلومات اللازمة، وبما أن الإخلال لا يمكن إرجاعه مطلقاً إلى قصور في خطاب الله سبحانه وتعالى، ولكن الخرق في جواب الكفار الواضح في الجوابين.

فالمعرفة والإنكار متقابلان كالعلم والجهل، وما هو الدليل على أن المراد بالابتكار وهو عدم المعرفة لازم معناه، وهو الابتكار في مقام العمل وهو عدم الإيمان بالله ورسوله، واليوم الآخر، أو الجحود لساناً مع معرفتها قلباً، يعرفون نعمة الله بعنوان أنها نعمة منه،

(1) ينظر: روح البيان، إسماعيل حقي أبو الفداء: 524/9.

(2) معاني القرآن: 157/3.

(3) تداولية الخطاب السردية تحليلية في وحي القلم للرافعي، محمود طلحه: 146، نقلاً عن:

D.Mainguenaueau, 'discours litteraire pragmatique pour', p77

(4) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 413/3، والبحر المحيط، أبو حيان الاندلسي: 578/6، وأساليب التوبيخ في القرآن الكريم، عباس علي الأوسي: 15.

(5) معاني القرآن: 112/2.

(6) ينظر: المصدر نفسه: 112/2.

(7) المصدر نفسه: 112/2.

(8) ينظر: التداولية عند العلماء العرب: 34.

ومقتضاه أن يؤمنوا به ويرسلوه واليوم الآخر، ويسلموا في العمل ثم إذا وردوا مورد العمل عملوا بما هو آثار الإنكار دون المعرفة، وأكثرهم لا يكتفون بمجرد الإنكار العلمي، بل يزدون عليه بكمال الكفر والعناد مع الحق والحدود والإصرار عليه، وفيه أن هؤلاء خارجون عن إطلاق الآية رأساً، فإنها تذكر توبيخاً وإيعاداً أنهم ينكرون نعمة الله بعدما عرفوها، وهؤلاء إن كانوا ينكروها كانوا بذلك كافرين، إن لم ينكروها لم يدخلوا في إطلاق الآية قطعاً⁽¹⁾، فهو استثناف بَيَّان؛ لأنَّ تَوَلَّيَهُمْ عن الإسلام مع وفرة أسباب اتباعه يثير سؤالاً في نفس السامع: كيف خفيت عليهم دلائل الإسلام؟، فيجيب بأنهم عرفوا نعمة الله ولكنهم أعرضوا عنها إنكاراً ومكابرة. والمغنى: هم يعلمون نعمة الله المعدودة عليهم فإنهم منتفعون بها، ومع تحققهم أنها نعمة من الله ينكرونها، أي: ينكرون شكرها، فإنَّ النعمة تقتضي أن يشكر المنعم عليه بها من أنعم عليه فلما عبدوا ما لا ينعم عليهم فكأنهم أنكروها، فقد أطلق فعل (ينكرون) بمعنى إنكار حق النعمة، فإسناد إنكار النعمة إليهم مجاز لغوي، أو هو مجاز لغوي، أو هو مجاز عقلي، أي ينكرون ملابسها وهو الشكر⁽²⁾، أو ينكروا المنعم الذي أنعم النعم التي لا تعد ولا تحصى قال تعالى: ﴿وَلَا تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ اللَّهَ لَعَفُورٌ رَحِيمٌ ١٨﴾ [سورة النحل: 18].

ثانياً: مبدأ الكيف:

وهو أحد عناصر الاستلزام الحواري الذي ينصُّ على أن ((لا تقل ما تعتقد أنه غير صحيح، ولا تقل ما ليس عندك دليل))⁽³⁾، هذا إن لم يكن هناك انتهاك لمبدأ الكيف، ولكن مبدأ الاستلزام الحواري تعتمد الخرق حتى يوصل المخاطب ما يريد إبلاغه إلى المخاطب⁽⁴⁾. ولمعرفة الخرق الذي حصل في مبدأ الكيف لدى الفراء، لابد من رؤية الآيات القرآنية التي تعامل معها من هذا الجانب، فمثال ما استعمل فيه الخرق، ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَافِظِينَ﴾ [سورة يوسف: 81]، قال الفراء: ((لم نكن نحفظ غيب ابنك، ولا ندري ما يصنع إذا غاب عنا. ويقال: لو علمنا أن هذا يكون لم نخرجه معنا))⁽⁵⁾.

إنَّ الفراء قد قسَّر الآية تفسيراً تداولياً؛ إذ يرى أن إخوان يوسف لم يقولوا الحقيقة لأبيهم بقوله: ((لم نكن نحفظ غيب ابنك... ويقال: لو علمنا: أن هذا يكون لم نخرجه معنا))⁽⁶⁾، فإخوان يوسف (عليه السلام)، قد خرَقوا مبدأ الكيف، وهو أن يقول المتكلم ما ليس عنده دليل، أو يقول ما لا يعتقد به؛ لغاية ما⁽⁷⁾، إخوان يوسف قالوا هذا: حتى يتخلصوا من يوسف، والدليل قولهم: ((لو علمنا أن هذا يكون لم نخرجه معنا))⁽⁸⁾، فهو دليل على أنهم كانوا يكذبون على أبيهم بشأن يوسف، والسرقة، فبعد أن قرَّر الأخ الأكبر البقاء في مكانه وعدم الذهاب معهم إلى ديار أبيهم (عليه السلام)، وأمر إخوته بالرجوع إلى أبيهم وإخباره بما حصل دونما تردد أو تزييف ليقولوا له: ﴿إِنَّكَ أَبْنَاكَ سَرَقَ وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَافِظِينَ﴾ [سورة يوسف: 81]، منتقياً لهم ردّاً يكونون فيه مؤكدين عبارة الحدث الرئيس بـ(إن) وهي قولهم في ضوء البيان القرآني: ﴿إِنَّكَ أَبْنَاكَ سَرَقَ﴾، وهو ردّ يشي بإجماعهم على التحلي بالقوة والثبات والبوب بما هو مستغرب، وخطير جداً كي يمنعه أول الأمر من أي سؤال عن سبب عدم رجوع (بنيامين) معهم، فالسارق يبقى محجوراً عند أصحاب الحاجة جزاءً على فعلته، ثم أكدوا حديثهم، وما أخبروا به مؤكدين، هما: أسلوب القصر في قوله تعالى على لسانهم: (وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا)، ولحجب أي رفض من أبيهم على ادعائهم هذا، وجعله يسلم بأنه الواقع، ولا واقع غيره، وتقديم الجار والمجرور (للغيب)، وما كان ينتظرهم قبل اصطحابهم أخاهم، وتثبيتاً لبراءتهم من أسباب ما حصل لـ(بنيامين) بعبارة مفتاحها النفي، ووسيلتها تأكيد هذا النفي بما لا يدع مجالاً للشك، ولا منفذاً للإنكار⁽⁹⁾. يتضح مما سبق أن الفراء قد اقترب من التداوليين في ما يرونه من أن

(1) الميزان في تفسير القرآن، للسيد محمد حسين الطباطبائي: 50/8.

(2) التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور التونسي: 243/14.

(3) آفاق جديده في البحث اللغوي المعاصر: 34.

(4) ينظر: مدخل إلى الدلالة الحديثة، عبد المجيد جحفة: 31.

(5) معاني القرآن: 53/2.

(6) المصدر نفسه: 53/2.

(7) تداولية الخطاب السردية دراسة تحليلية في وحي القلم للرافعي: 122.

(8) معاني القرآن: 53/2.

(9) ينظر: معطيات التوكيد الدلالية (دراسة تحليلية في سورة يوسف)، د. علي عبد الفتاح: 99.

المتكلم إذا قال خلاف ما يعتقد صحته، فالغرض ما، وهو ما رآه الفراء في النص، الذي يعدّ لدى التداوليين خرقاً لمبدأ الكيف الذي هو أحد مبادئ الاستلزام الحوارية.

فمثال ما استعمل فيه الخرق لمبدأ الكيف ما جاء في قوله تعالى: ﴿تَجْعَلُونَهُ قَرَأَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا﴾ [سورة الانعام: 91]، حيث قال الفراء: ((يقول كَيْفَ قُلْتُمْ: لم يُنزل الله على بشر من شيء وقد أنزلت التوراة على موسى (تجعلونه قرأطيس) والقرطاس في هذا الموضوع صحيفة (تبدونها وتخفون كثيراً) يقول: تبدونها ما تحبون، وتكتمون صفة محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)))⁽¹⁾.
 نلاحظ أن الفراء قد فسّر النص على خرق مبدأ الكيف، أي: (كيف قلتم: لم ينزل الله على بشر من شيء، وأنزلت التوراة على موسى وهذا فيه إنكار توبيخ لهم، فالخرق واضح. و((أن المخاطبين بها هم المشركون، وهذا خبر عن اليهود بما كان واقعاً منهم من جعل الثروات في صحائف يتلاعبون بها، فيبدون منها للناس ما يتفق مع خطتهم في التضليل والخداع، والتلاعب بالأحكام والفرائض ويخفون مع ما لا يتفق مع هذه الخطة من صحائف التوراة! مما كان العرب يعلمون بعضه، وما أخبرهم الله به في هذا القرآن من فعل اليهود.. فهذا خبر عن اليهود معترض في سياق الآية لا خطاباً لهم، فقل لهم يا محمد: من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى نوراً وهدى للناس، مما يجعله اليهود صحائف يخفون بعضها، ويظهرون بعضها قضاءً لباناتهم من وراء هذا التلاعب الكريه! كذلك واجههم بأن الله علمهم بما يقص عليهم من الحقائق والأخبار، ما لم يكونوا يعلمون فكان حقاً عليهم أن يشكروا فضل الله ولا ينكروا أصله بإنكار أن الله نزل هذا العلم على رسوله وأوحى به إليه، ولم يترك لهم أن يجيبوا على ذلك السؤال. إنما أمر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أن يحسم القول معهم في هذا الشأن وألا يجعله مجالاً لجدل ولا يثيره إلا اللجاج))⁽²⁾.

وقال أبو علي الفارسي (ت370هـ): المراد تجعلونه ذا قرطاس، وجوز غير واحد عدم التقدير على معنى تجعلونه نفس القرطاس، وفيه زيادة توبيخ لهم بسوء صنيعهم كأنهم أخرجوه من جنس الكتاب ونزلوه منزلة القرطاس الخالية من الكتابة، وليس المراد على الأول توبيخهم بمجرد وضعهم لهم في قرطاس؛ إذ كل كتاب لابد من أن يودع في القرطاس، بل المراد التوبيخ على الجعل في قرطاس موصوفة بقوله سبحانه: (تبدونها وتخفون كثيراً)، وهذا خطاب لليهود بلا مرية وكانوا يفعلون ذلك مع عوامهم متواطئين عليه، وهو ظاهر على التقدير أن يكون الجواب السابق لهم لأن مشافهتهم به يقتضي خطابهم، ومن جعل ما تقدم للمشركين حمل هذا على الالتفات لخطاب اليهود حيث جرى ذكرهم⁽³⁾. فإما أن يكون الخطاب لغير المشركين؛ إذ الظاهر أن ليس لهم علم في الكتاب الذي أنزل على موسى ولا بأشروا إبداء بعضه وإخفاء بعضه، فتعين أن يكون خطاباً لليهود على طريقة الاندماج (أي الخروج من خطاب إلى غيره) تعريضاً لليهود وإسماعاً ولهم إن لم يكونوا حاضرين من باب إياك أعني واسمعي يا جارة، أو هو التفات من طريق الغيبة الذي هو مقتضى المقام إلى طريق الخطاب⁽⁴⁾.

فالاستفهام بقوله من أنزل الكتاب؟ تقرير، إما لإبطال ظاهر كلامهم من جحد تنزيل كتاب على بشر، على طريق إفحام المناظر بإبداء ما في كلامه من لزوم الفساد، مثل فساد اطراد التعريف أو انعكاسه، إما لإبطال مقصدهم من إنكار رسالة محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) بطريقة الإلزام لأنهم أظهروا أن رسالة محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) كالشيء المحال ففيل لهم على سبيل التقدير من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى ولا يسعهم إلا أن يقولوا: الله، فإذا اعترفوا بذلك فالذي أنزل على موسى كتاباً لم لا يُنزل على محمد مثله، كما قال تعالى: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [سورة النساء: 54]⁽⁵⁾. والاشارة إلى القرآن؛ لإرادة تبيخهم لنفيهم نزوله بجعله كالحاضر المشاهد. فأتى باسم الإشارة لزيادة تمييزه تقوية لحضوره في الأذهان، وكناية بالإشارة عن كون المشار إليه امرأ مطلوباً محبوباً عنه، فإذا عُثر عليه أُشير إليه⁽⁶⁾.

(1) معاني القرآن: 343/1.

(2) في ظلال القرآن، سيد قطب: 1146/2.

(3) ينظر: روح المعاني، الألوسي: 208/4.

(4) ينظر: التحرير والتنوير: 368 /7.

(5) ينظر: التحرير والتنوير: 368 /7.

(6) ينظر: المصدر نفسه: 369/7.

فقد وَجَّهَ اليهود على جعلهم الكتاب في قراطيس موصوفة بـ(تبدونها وتخفونها كثيرًا)، فالجملة المعطوفة والمعطوف عليها في موضع الصفة لقراطيس، والعائد على الموصوف من المعطوفة محذوف، أي: كثيرًا منها⁽¹⁾.

فالحوار جاء هنا في سياق السرد: في الجملة بـ(إذا قالوا ... والردي في الحوار: قُلْ من أنزل...) والسؤال هنا في المحاجة وهو: أنزل الله (جل جلاله) القرآن على النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)، قالوا: ما أنزل الله على بشر من شيء ولكن الإجابة هنا تتوقف بالسؤال الاستنكار التوبيخي، فهو المناسب كما، وخرق مبدأ الكم في الاستطراد: تجعلونه قراطيس مع تبدونها، وتخفونها أي قلتم: لم ينزل الله على بشر من شيء، وقد أنزلت التوراة على موسى فجعلتم ذلك في قراطيس أي صحف وتكتمون صفة محمد (صلى الله عليه وسلم) أنتم تبدون ما تحبون وتكتمون ما لا تريدوه⁽²⁾، فقاعدة الكم عند غرايس وليتش وغيرهما: اجعل مساهمتك مفيدة كما هو مطلوب لغرض التبادل الحواري، ليس أكثر (هذا معيار كمي على قدر المطلوب)، فالجملة تجعلونه قراطيس فيكفي جدًا للإجابة: من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى وهو سؤال إقرار، إقرار التوبيخ وهو معنى ثانوي، فالأساس هو إقرارهم بالحقيقة، ثم الجملة التفسيرية الاستطرادية (تجعلونه) خرقت الكم، وخرجت لإقامة حجة بذكر دليل مؤكد للإقرار استطراد، ففي قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى﴾ [سورة الأنعام: 91]، وقوله تعالى: (تجعلونه قراطيس...) فعل كلامي غير مباشر، الأول استفهام خرج لغرض التوبيخ، والثاني إخبار خرج لغرض التوبيخ أيضًا.

ومن هنا يتضح أن الفراء قد اقترب مما يراه التداوليون في مبدأ الكيف.

ثالثًا: مبدأ الطريقة:

يحاول هذا المبدأ جعل المتكلم تدخله في الكلام واضحًا، ويتضمن قواعد فرعية، هي: (3)

1- كن منتظمًا (مراعاة الترتيب)، 2- اترك الغموض واللبس 3- تجنب الحشو (أوجز فيما تقول).

ويعتمد هذا المبدأ على خرق القاعدة⁽⁴⁾؛ لأن خرق هذه القاعدة يؤدي من المعاني ما لم يمكن أن يؤدي من دون هذا الخرق، كي ينجح الحوار بين طرفي الخطاب، وقد عالج الفراء خرق هذا المبدأ في مواطن عدة⁽⁵⁾، منها قوله تعالى ﴿فَلَمَّا جَاءَتْ قِيلَ أَهَكَذَا عَرْشُكِ قَالَتْ كَأَنَّهُ هُوَ وَأُوتِينَا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهَا وَكُنَّا مُسْلِمِينَ﴾ [سورة النمل: 42]، قال: ((أهكذا عرشك؟ فعرفت وأنكرت، فلم تقل، هو، ولا ليس به. فقالت: كأنه هو))⁽⁶⁾.

فالفراء يرى أن بلقيس قد أجابت بطريقة فيها تشكيك؛ إذ قالت: (كأنه هو)⁽⁷⁾، فقد استعملت أسلوب التشبيه حتى تعبر عن الموقف، فالتشبيه هو من الآيات التلميحية التي يلجأ إليها المتكلم للتعبير عن مقصوده المستلزم بطريقة غير مباشرة، ويشترط في المتكلم أن لا يصرح بوجه الشبه بين طرفيه، وإن فعل، فإنه سينتقي التلميح إلى التصريح، ومنه ينتقل إلى الاستراتيجية المباشرة⁽⁸⁾، فهذا تكون بلقيس قد خرقت أساسًا مهمًا من أسس مبدأ الطريقة، وهو (اترك الغموض واللبس)⁽⁹⁾؛ لأن جوابها لم يكن واضحًا معبرًا عن الحال في لم تقل: هو، وكذلك لم تقل: ليس هو، فقد استلزمت هذا الجواب الذي يدل على درجة عالية من البداهة، فهي عرفت بأنه ليس عرشها، فأنكرت أن يكون هو، ولكن لم تقل ليس هو، حتى تثبت لسليمان غير ما أخبروه الجن عنها، فلو قيل لها: أهذا عرشك؟ قالت: نعم هو، لكنه لم يقصد السؤال بل قصد أن يختبرها، فتحول من المعنى الحقيقي إلى غرض مجازي هو الإنكار، وحتى لا يفوت ما هو المقصود من الأمر بالتكثير من إبراز العرش في معرض الإشكال والاشتباه.

(1) ينظر: روح المعاني: 208/4.

(2) ينظر: معاني القرآن: 343/1.

(3) ينظر: المحاوراة مقارنة تداولية، حسن بدوح: 162، وأصول الحوار وتجديد علم الكلام، طه عبد الرحمن: 104.

(4) ينظر: التداولية عند العلماء العرب: 34.

(5) ينظر: معاني القرآن: 259/2.

(6) المصدر نفسه: 259/2.

(7) ينظر: المصدر نفسه: 259/2.

(8) ينظر: استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية: 410.

(9) ينظر: المحاوراة مقارنة تداولية، حسن بدوح: 162.

فخرجت من معناها الأصلي المتمثل في إنشاء الاستفهام إلى معنى آخر مستلزم في سياق الخطاب، وهو طلب الجواب وهذا الخروج من المعنى الأصلي إلى الفرعي جاء ليؤدي وظيفة تداولية تتمثل في إقناع المتلقي في ظلّ خروجه إلى غرض آخر، كما أنه من جهة أخرى يعدّه فعلاً كلامياً مكرّراً في ذاته يؤدي هذه الوظيفة الإقناعية، والإقناع وعدم الإقناع يرتبط بتلبية المخاطب لطلب، أو عدم تلبية، ف(بلقيس) كانت تعرف أنّ هذا لم يكن عرشها فقالت: (كأنه هو)⁽¹⁾، فمعرفتها دليل على أنّ بلقيس لم تكن ناقصة العقل، وأن حجة سليمان (عليه السلام) صحيحة، وأن قوله ومناظرته للجنّ كانت مثبتة في ضوء جواب بلقيس، فهي لم تعطِ الجواب الذي يدلّ على أنها لم تعرف عرشها، قال مقاتل: ((عرفته لكنها شبهت عليهم كما شبهوا عليها، وقال عكرمة: كانت حكيمة لم تقل: نعم. خوفاً من أن تكذب، ولم تقل: لا؛ خوفاً من التكذيب، قالت كأنه هو، فعرف سليمان كمال عقلها حيث لم تقر ولم تنكر، وقيل اشتبه عليها أمر العرش؛ لأنها تركته في بيت خلف سبعة أبواب مغلقة والمفاتيح معها))⁽²⁾، فقالت: ((كأنه هو))⁽³⁾، فقد وضّح الجواب حال بلقيس، وهذا الأمر هو الذي جعلها تخرق قاعدة مهمة من قواعد الاستلزام الحواري متمثلة بأساس مهم من أسس مبدأ الطريقة، قاصدة بذلك إيصال معلومة مهمة لسليمان (عليه السلام) وهو أنّها تمتلك الحكمة، والعقل المتزن مالم يملكه أحد في مملكتها؛ لذا استحققت أن تكون هي الملكة في بلادها.

ولمّا كان سليمان (عليه السلام) متلقياً للنص؛ بمعنى أنه ذو قدرة على فكّ ما اعترض نص (بلقيس) من دلالات وأمّارات، وهذا ما يقول به التداوليون؛ إذ ((يبرز دور المخاطب في وظيفته التي يقوم بها عند تلقيه الخطاب وهي وظيفة التفكير، أي تفكيك الرسالة اللغوية، وهو دور إيجابي من حيث كونه مكملاً لعملية التركيب التي قام بها المخاطب؛ وذلك لأنه ليس هناك عملية تخاطب يتم إنجازها دون أن تمرّ بمرحلتَي التركيب، والتفكير))⁽⁴⁾، وهذا ما عمل عليه سليمان (عليه السلام) فاستطاعت بلقيس من إيصال ما تريد. رابعاً: مبدأ المناسبة (الملائمة):

وهو أحد عناصر الاستلزام الحواري، وينصّ على أنّ تجعل (كلامك ذا علاقة مناسبة بالموضوع)⁽⁵⁾ أي: (ليناسب مقالك مقامك)⁽⁶⁾، بمعنى أنّ يكون الكلام مناسباً للموضوع، فيما إذا لم يكن هناك خرق لمبدأ المناسبة، فإن الكلام يخرج من مناسبة الموضوع، لغاية ما يتّخذها المخاطب لإيصال المعلومة للمخاطب⁽⁷⁾.

ومن الأساليب التي تعامل معها الفراء في خرق مبدأ المناسبة هو أسلوب النفي الذي ورد في النص القرآني لغرض النفي في قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَّكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ﴾ [سورة الاعراف: 12]، المعنى ما منعك أن تسجد، و(أن) في هذا الوضع تصحبها لا، وتكون (لا) صلة، كذلك تفعل بما كان في أوله جحْد، وربما أعادوا على خبره جحْداً للاستشيان من الجحْد، والتوكيد له؛ كما قالوا:

مَا إِنْ رَأَيْنَا مِثْلَهُنَّ لِمَعَشَرِ سُودِ الرُّؤُوسِ، فَوَالِجٍ وَفُيُولُ

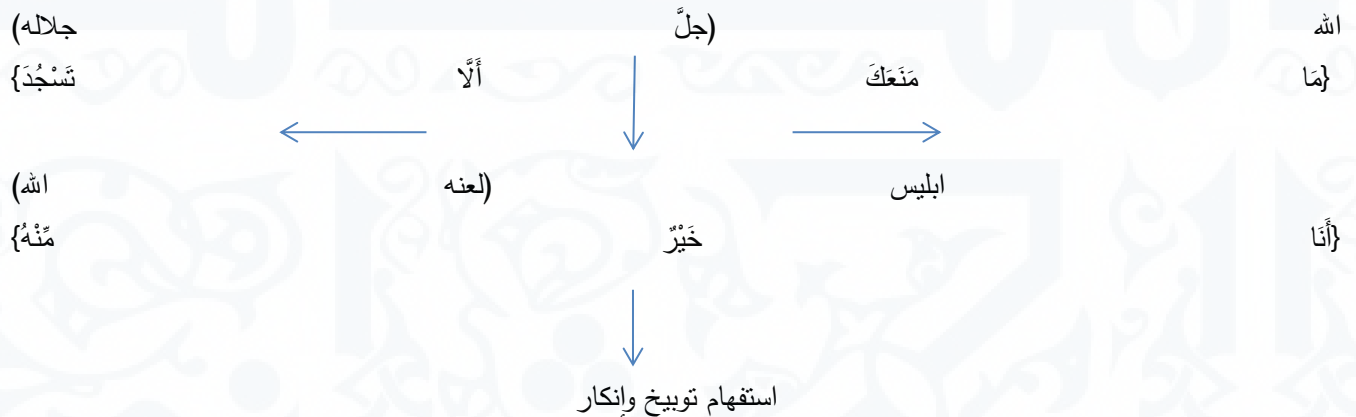
و(ما) جحد، و(إن) جحد، فجمعنا للتوكيد، فقوله: (مَا مَنَّكَ)، (ما) في موضع رفع، ولو وضع لمثلها من الكلام جواب مصحّح كان رافعاً، وقلت: منعي منك أنك بخيل، وهو ما ذكر جوابه على غير بناء أوله⁽⁸⁾.

فقد رصد الفراء في تفسيره للنص القرآني مبدأ من مبادئ الاستلزام الحواري، وهو مبدأ المناسبة، والذي يأتي لسبب يريد المخاطب عن طريقه إيصال معلومة للمخاطب، ويبدو لنا أن الفراء قد وعى عمل التداوليين من قبل في هذا المضمار بلحاظ قاعدة:

- (1) ينظر: معاني القرآن: 259/2.
- (2) معالم التنزيل في تفسير القرآن، البغوي: 506/3.
- (3) معاني القرآن: 259/2.
- (4) المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية، محمد محمد يونس علي: 155.
- (5) ينظر: أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: 43.
- (6) ينظر: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي: 232.
- (7) ينظر: مقاربات تداولية في كتاب معاني القرآن للنحاس، علاء سامي عبد الحسين: 58.
- (8) ينظر: معاني القرآن: 374/1.

((اجعل كلامك ذا علاقة مناسبة بالموضوع))⁽¹⁾، فهو يرى أن إبليس أجاب لغير ما سُئل عنه، فلم يكن كلامه ذا علاقة مناسبة بالموضوع، قال: ((منعني منك أنك بخيل، وهو مما ذكر جوابه على غير بناء أوله))⁽²⁾، وبهذا يكون إبليس قد خرق مبدأ المناسبة كون السؤال جاء عن أمر معين، والجواب جاء مخالفاً لذلك السؤال الذي سألته عليه الله (جل جلاله)، بحسب ما يرى الفراء، وهو ما عليه أغلب المفسرين⁽³⁾.

والذي يستجلي في ضوء الظهور القرآني أنه سؤال موجّه من الله (جلّ جلاله) إلى إبليس الذي رفض السجود طاعة لله (جلّ جلاله)، ولكن هناك معنى آخر يستلزمه هذا المعنى الظاهر، وهو الإنكار والتوبيخ، أي: توبيخ إبليس لعدم سجوده سجود طاعة، ولاحظنا أنه استعمل للدلالة على هذا المعنى: {مَا مَنَعَكَ}، ف(ما) التي يقصد بها هذا الاستفهام، وهو أي شيء منعك من السجود، فالمعنى الحرفي في هذه الآية هو: الاستفهام. أمّا المعنى غير الحرفي، فهو التعبير عن موقف معين، وهو التوبيخ والإنكار، واستشراق هذا المعنى قوله: {مَا مَنَعَكَ}، الذي يعني ما هو الشيء الذي منعك من السجود وكذلك جواب إبليس بقوله: {أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ} التي يخيل إلى أنه في ضوء جوابه يخبر فيهما عن نفسه بالفضل على آدم، ويعلمه بفضله عليه، وهو أن أصله من نار وأصل آدم من طين، فعلم منه الجواب وزيادة عليه، وهي إنكار للأمر، واستبعاد أن يكون مثله مأموراً بالسجود لمثله، كأنه يقول: مَنْ كان على هذه الصفة كان مستبعداً أن يؤمر بما أمر به، فإن خروجه من معنى إلى معنى آخر مستلزم من السياق، وهو التوبيخ والإنكار، اللذان يكونان نتيجة لفعل المعصية (معصية أوامر الخالق)، فتارك المأمور به عاص، وكل عاص متوعد، و(متوعد) يقصد به وعيد الله (جل جلاله)⁽⁴⁾. ونوضح ذلك حسب المخطط الآتي:



فإن هذا الانتقال من معنى إلى آخر أدى إلى خرق قاعدة، وهي: قاعدة الكيف التي تنص: على أنه لا نقل ما يُعتقد أنه كاذب، فقوله: {مَا مَنَعَكَ} (ما) في موضع رفع، ولو وضع لمثلها من الكلام جواب مصحح كان رافعاً، و قلت: منعني منك أنك بخيل، وهو ما ذكر جوابه على غير بناء أوله، فقال: {أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ} ولم يقل: منعني من السجود؛ إني خير منه، فجواب إبليس خرق الكيف، وهو علمه أن آدم هو الذي أراده الله (جل جلاله) بمشيئة أن تسجد له الملائكة، ولكن إبليس أبى واستكبر وخرق الكيف، فمع علمه أن آدم قد أعطاه الأفضلية من الله (جل جلاله) إلا أنه كذب كل ذلك، وردّ بجواب خارق للصحة لما يعلمه، وهو {أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ}، فأدّى أن يستلزم الحوار الخروج عن المعنى الحقيقي، إلى معنى آخر مجازي، ليلآثم ما جاء به السياق⁽⁵⁾.

(1) أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: 36-37، وينظر: اللسان و الميزان او التكوثر العقلي: 232.

(2) معاني القرآن: 1/ 374.

(3) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري: 459/1، والجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد القرطبي: 169/7.

(4) ينظر: معاني القرآن: 374/1.

(5) ينظر: معاني القرآن: 374/1.

فقوله: {أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ}، ولم يكن السؤال أيكما خير؟، بل كان السؤال {قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ؟} فكان الأولى أن يكون الجواب وهو ما يراه الفراء مناسباً: منعني من السجود أنني خير منه، كما تقول في الكلام: كيف بتَّ البارحة؟ فيقول: صالح، فيرفع؛ أو تقول: أنا بخير، فتستدل به على معنى الجواب، ولو صحَّ الجواب، لقال: صالحاً، أي بتَّ صالحاً⁽¹⁾.

وهذا التصور التداولي لمبدأ خرق المناسبة استشعر به الطاهر بن عاشور؛ فقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ﴾ إشارة إلى إنه لم يُقدر له أن يكون من طائفة الساجدين، أي: انتفى سجوده انتفاءً لا رجاء في حصوله بعد، وقد علم أنه أبى السجود إباءً؛ وذلك تمهيداً لحكاية السؤال والجواب في قوله: قال ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك ابتداءً ابتداءً المحاور؛ لأنَّ ترك إبليس السجود لآدم بمنزلة جواب عن قول الله: اسجدوا لآدم، فكان بحيث يتوجه إليه استفسار عن سبب تركه السجود، وضمير: قال عائد إلى معلوم من المقام أي الله (جل جلاله) بقرينة قوله: ﴿ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾، وكان مقتضى الظاهر أن يقال: قلنا، فكان العدول إلى ضمير الغائب التثنية، نكتته تحويل مقام الكلام، إذ كان المقام مقام أمر للملائكة ومن في زميرهم فصار مقام توبيخ لإبليس خاصة⁽²⁾؛ وقد لمح دلالة الاستفهام في (ما)، قال: ((وما للاستفهام، وهو استفهام ظاهره حقيقي، ومشوب بتوبيخ، والمقصود من الاستفهام اظهار مقصد إبليس للملائكة))، ومنعك معناه: صدك وكفك عن السجود، فكان مقتضى الظاهر أن يقال: ما منعك أن تسجد؛ لأنه إنَّما كفَّ عن السجود لا عن نفي السجود، فقد قال تعالى في الآية الأخرى: ﴿قَالَ إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيْدِي﴾ [سورة ص: 75]، فلذلك كان ذكر (لا) هنا على خلاف مقتضى الظاهر، فقبل هي مزيدة للتأكيد، ولا تفيد نفيًا؛ لأنَّ الحرف المزيد للتأكيد لا يفيد معنى غير التأكيد، وفي توجيه معنى التأكيد إلى الفعل مع كون السجود غير واقع فلا ينبغي تأكيده خفاءً؛ لأنَّ التوكيد تحقيق حصول الفعل المؤكد، فلا ينبغي التعويل على هذا التأويل⁽³⁾.

وهذا الفهم التداولي التفت إليه الزمخشري (ت538هـ) من قبل، قال: ((وما منعك ان تحقق السجود وتلزمه نفسك؟ إذ أمرتك؛ لأنَّ أمري لك بالسجود أوجب عليك إيجاباً وأحتمه عليك حتمًا لا بدَّ لك منه فإن قلت: لِمَ سأله عن المانع من السجود، وقد علم ما منعه؟ قلت: للتوبيخ، ولإظهار معاندته وكفره وكبره وافتخاره بأصله وازدراؤه بأصل آدم، وأنه خالف أمر ربه معتقداً أنه غير واجب عليه، لما رأى أنَّ سجود الفاضل للمفضول خارج من الصواب. فإن قلت: كيف يكون قوله أنا خير منه جواباً لما منعك، وإنما الجواب أن يقول: منعني كذا؟ قلت: قد استأنف قصة أخبر فيها عن نفسه بالفضل على آدم، وبعلة فضله عليه، وهو أنَّ أصله من نار وأصل آدم من طين، فعلم منه الجواب وزيادة عليه، وهي إنكار للأمر واستبعاد أن يكون مثله مأموراً بالسجود لمثله، كأنما يقول: من كان على هذه الصفة كان مستبعداً أن يؤمر بما أمر به))⁽⁴⁾.

المبحث الثاني

متضمنات القول في معاني القرآن:

يعدُّ مفهوم متضمنات القول من المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها المنهج التداولي؛ إذ يؤلف حلقة متصلة مع حلقات البحث التداولي الأخرى، كثيرًا ما نقصد أكثر مما نقول، بمعنى أننا نضمن في قولنا أمورًا لا نذكرها بصريح العبارة، وهذا ما يدعى بـ(متضمنات القول) (les implicates)، ويتعلق هذا المفهوم بـ(رصد جملة من الظواهر المتعلقة بجوانب ضمنية وخفية من قوانين الخطاب، تحكمها ظروف الخطاب العامة كسياق الحال وغيره)⁽⁵⁾، وتتشكل متضمنات القول من نمطين، وهما: الافتراض المسبق presupposition، والقول المضمّر les sous-entendus، فالمتخاطبون ينطلقون من معطيات، وافتراسات معترف بها، ومتفق

(1) ينظر: المصدر نفسه: 374 / 1.

(2) ينظر: التحرير والتنوير: 39/8.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 39/8.

(4) الكشف: 89-90.

(5) ينظر: التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي: 30، ومحاضرات في اللسانيات التداولية، خديجة بوخشة: 30.

عليها بينهم؛ فالافتراض المسبق هو ((الخلفية التواصلية الضرورية لتحقيق النجاح في عملية التواصل، وهي محتواة ضمن السياقات، والبنى التركيبية العامة))⁽¹⁾، فالتضمن هو احتواء شيءٍ لشيءٍ آخر، أو احتواء كلمةٍ لكلمةٍ أخرى؛ وذلك لكون المعنى الأصلي للكلمة قد احتوى معنىً آخر ثانوياً يفهم في ضوء سياق الخطاب، وهذا المعنى ظاهر عند تتبع أمهات المعاجم اللغوية، فهي تشير إلى أن مصطلح التضمنين: هو إحرار الشيء في شيء آخر، ومنه يُقال: تضمنته الأرض، والقبر، والرحم⁽²⁾، ومنه يُقال: فهمتُ ما تضمنه كتابك؛ أي ما اشتمل عليه، وكان ضمنه وأنفذته ضمن كتابي، أي في طياته⁽³⁾، وبهذا المعنى قال ابن فارس: إن التضمنين هو جعل الشيء في شيء يحويه⁽⁴⁾، ويُعرف الكلام الضمني بأنه: (الكلام الذي لا يظهر على سطح الملفوظ)⁽⁵⁾، وما يميز الضمنيّات التداولية أنه لا يمكن للمخاطب الوصول إليها إلا عن طريق السياق بالاعتماد على قوانين الخطاب⁽⁶⁾.

تشكل نظرية المتضمنات ركناً رئيساً في منظومة المفاهيم التداولية؛ لما لها من أثر محوري في العملية التواصلية بين المتكلم والمتلقّي، كما تعمل على تهذيب الخطاب من حيث الشكل والمضمون، زد على ذلك لها أثر في بناء الخطاب وفهمه، ويرى بعضهم أنها ((كل فرضية نستخلصها من قول لم يقع إبلاغها صريحاً))⁽⁷⁾، وترى أوركيني أن المتضمنات، هي: ((كل المعلومات القابلة للنقل عبر قول معين، والتي يبقى تفعيلها خاضعاً لبعض خاصيات السياق التعبيري الأدائي))⁽⁸⁾، في حين يرى فيليب بلانشيه أن المتضمن هو: ((مفهوم يشمل في الوقت ذاته مفهومي (غير الصريح) و(الإستلزام))⁽⁴⁾، أما فان دايك و منغونو، فيرى أن ((لغة التخاطب الطبيعي قد تكون غير صريحة؛ لأن بعض القضايا لا يمكن أن يصرح بها تصريحاً مباشراً؛ إذ يمكن أن تستنتج من قضايا أخرى عبر عنها مباشرة))⁽⁵⁾، ولما كان كل خطاب تواصل يكون تصريحياً بشكل جزئي، وضمنياً بشكل جزئي أيضاً على وفق درجة مراعاة تلك القواعد، فإن جزءاً من الدلالة ينشأ من معطيات ضمنية، وفي حال غياب هذا الضمني يمتنع التواصل، وقد شدد التداوليون على متضمنات القول، لما لها من أهمية في تحقيق التواصل، فقد عمق أوستن تأمله لظاهرة الضمني عند فحصه مختلف الطرق التي يستلزم فيها إخبار صحة إخبارات أخرى، وذلك عند تأمله الإخفاقات، وحالات عدم النجاح⁽⁶⁾.

وبوضوح أكثر عدّ سيرل الضمني شرطاً لنجاح أي عمل قولي؛ لأن مقاصد المتكلمين تقع في ضمن شروط النجاح التعاونية، وفي ضمن القوة المتضمنة في القول⁽⁷⁾.

فإن أي حديث، أو حوار يدور بين شخصيتين، أو أكثر، فهناك جانب صريح، وآخر ضمني، وهذا الأخير يُفهم في ضوء تجليات الكلام، فمثلاً: ((عندما يقول لك صديقك أشعر بخير اليوم، أو أنني في أفضل حال اليوم، فأنت تلقائياً تفهم أنه لم يكن كذلك بالأمس، ((وهذا المعنى الذي استنتجته جاء معنىً ضمناً من خلال قوله، ويمكننا أن نستخرج معاني ضمنية عدة من هذا المثال: إن هذا الصديق كان يشكو من مرضٍ بالأمس، إنه بإمكانه إنجاز أي عمل اليوم.

يزاد على ذلك فإن أقوالنا، وحواراتنا لا تتم دائماً بالتصريح، فهناك معوقات تمنعنا من التصريح في أقوالنا دائماً، والتداوليون على اختلافهم يجمعون على أن الأخبار لا تتم بالتصريح فقط، ويعود ذلك إلى وجود العديد من المحظورات التي تمنع المتكلم من التصريح، وهذه المحظورات قد يكون مصدرها المجتمع، فضلاً عن ذلك الأخلاق، والعادات، والدين، والسياسة... وغيرها. وينعكس ذلك

(2) التداولية عند العلماء العرب: 30.

(3) ينظر: كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي: 1(مادة ضمن)/ 50-51.

(4) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري: 5(مادة ضمن)/ 2155.

(5) ينظر: معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس(مادة ضمن) 372.

(6) المقام في الشعر الجاهلي تناول تداولي لمعلقتي عمرو بن كلثوم، والحرث بن حنظلة(رسالة ماجستير)، فريدة موساوي: 24.

(1) ينظر: المقام في الشعر الجاهلي تناول تداولي لمعلقتي عمرو بن كلثوم، والحرث بن حنظلة: 24، في سبيل منطق للغة، روبر مارتن، ترجمة وتقديم:

الطبيب البكوش: 216

(2) القاموس الموسوعي للتداولية، أن رويال و جاك موشلر: 21.

(3) المضمّر، أوركيني، ترجمة ربنا خاطر: 50.

(4) التداولية من أوستن إلى غوفمان: 144.

(5) النص والسياق السرد، فان دايك، ترجمه: عبد القادر قنيني: 156.

(6) ينظر: النص والسياق السرد: 145.

(7) المصدر نفسه: 146-147.

على اللغة بوصفها وليدة المجتمع⁽¹⁾، فهو يضطلع بدور كبير في عملية التواصل، والكلام ((لا يعني تقويض كل فكرة بكلمة، إنما يعني أن إنشاء الكلام يتم انطلاقاً من تجربة تواصل))⁽²⁾، وهذا ما يجعلنا نشير إلى أن العلاقات، أو الشكل الذي يكون عليه التضمنات، أو المضمرات في علاقة هي التضمنين، وقد عرفه (غرايس) بقوله: ((إن بعض الأقوال التي تتأى عن شروط حقيقية للجملة، يطلق عليها تضميناً))⁽³⁾.

وقد تعرض قسم من الباحثين العرب إلى بيان مفهوم التضمنات، فهو ((المعنى الإضافي الذي توحى به كلمة ما زيادةً على معناها الأصلي، وغالباً ما يختلف المعنى الإضافي من شخصٍ إلى آخر))⁽⁴⁾، في حين نجد من يعرف التضمنات أنها: ((معنى خاص تأخذ الكلمة، أو الملفوظة في مقام أو سياق معين))⁽⁵⁾، ويرى الدكتور محمد مفتاح أن أي لغة من اللغات لا تستطيع -مهما كان قوامها-، ولا أي متكلم أن يعبر عن كل الأشياء تعبيراً مباشراً⁽⁶⁾، وهذا ما ألفتت إليه الدكتور حسين بدوح أيضاً، فيرى أن المتكلم قلما يسلك طريق التصريح، فهو -غالباً- يميل إلى طريق التضمنين⁽⁷⁾، ومن لوازم ولواحق التضمنات ولواحقها التي ترشحت لدى التداوليين، مبدأ الافتراض المسبق، ومبدأ الإضمار (الحذف)، وهذا ما سنحاول بيانها في معاني القرآن للفراء عند الفراء.

أولاً: الافتراض المسبق:

ينتمي الافتراض المسبق إلى الجهاز المفاهيمي للاستراتيجية التداولية، وهو يحدد على أساس معطيات لغوية، ويرى التداوليون أن الافتراضات المسبقة ذات أهمية قصوى لعملية التواصل والإبلاغ، في التعليمات Didactique، ثم الإعراف بأثر الافتراضات المسبقة منذ زمن طويل فلا يمكن تعليم الطفل معلومة جديدة إلا بافتراض وجود أساس سابق يتم الانطلاق منه والبناء عليه، أما مظاهر سوء التفاهم المنصوبة بالتواصل السيء، فلها سبب أصلي مشترك، وهو ضعف أساس الافتراضات المسبقة اللازمة لنجاح كل تواصل كلامي⁽⁸⁾، يوجه المتكلم حديثه إلى السامع على أساس ما يفترض سلفاً أنه معلوم له، وقد لوحظ أن الافتراض السابق قد يكون مرتبطاً ببعض العبارات اللغوية دون بعض، فإذا قال رجلٌ لآخر: أغلق النافذة، فالمفترض سلفاً أن النافذة مفتوحة، وأن هناك مبرراً يدعو إلى إغلاقه، وأن المخاطب قادر على الحركة، وأن المتكلم في منزلة الأمر، وكل ذلك موصول بسياق الحال، وعلاقة المتكلم؛ من أجل ذلك كانت دراسة الافتراض السابق مثار اهتمام الباحثين منذ أوائل العقد السابع من القرن العشرين؛ إذ سببت مشكلات حقيقية للنظريات التحليلية، فضلاً عن أنها شغلت حيزاً واسعاً من اهتمام علماء الدلالة، ثم برزت إلى موقع الصدارة من اهتمام الباحثين في أوائل العقد الثامن؛ إذ أصبحت الوجهة التداولية في دراسة المعنى بديلاً لا غنى عنه للوجهة الدلالية في هذا الجانب⁽⁹⁾، لقد أصبح الخطاب على وفق مقولات التداولية الحامل اللغوي لمقاصد المتكلم موجهاً إلى المتلقي، وبما أن الخطاب يولد في سياق تخاطبي، وبلغة مشتركة، فهو يقوم على افتراضات مسبقة⁽¹⁰⁾.

وقد يتسع مفهوم الافتراض المسبق ليشمل المعلومات العامة، وسياق الحال، والعرف الاجتماعي، والعهد بين المتخاطبين، الذي يجعل المتلقي يفهم مراد المتكلم، لذلك يصنفه أوريكيوني في خانة الافتراضات، فالمعلومات غير المصرح بها التي تحملها بنية الملفوظ

(1) ينظر: تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، عمر بلخير: 111.

(2) ينظر: عندما نتواصل نتغير (مقاربة تداولية معرفية آليات التواصل والحجاج)، عبد السلام عشير: 46.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 52.

(4) معجم المصطلحات اللسانية، مبارك المبارك: 58.

(5) التداولية المعاصرة والتواصل، ا. موتلر -ك- زيلمان -ك- أوريكيوني، ترجمة: محمد نظيف: 54.

(6) ينظر: بعض خصائص الخطاب، محمد مفتاح: 30.

(7) ينظر: المحاورات مقارنة تداولية، حسن بدوح: 164.

(8) ينظر: الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر، مسعود صحراوي (بحث)، الآليات التداولية في تفسير أضواء البيان للشقنيطي (بحث): 81.

(9) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود نحلة: 26-27.

(10) ينظر: التداولية دراسة في المنهج ومحاولة في التصنيف (بحث): 4.

الذي تتواجد فيه بصفة جوهرية مهما تكن خصوصية الإطار التلغفي⁽¹⁾، مما يسوغ عد (الافتراض المسبق) الحامل السياقي العام الذي يحتضن التخاطب⁽²⁾.

أمّا مصطلح (الافتراضات المسبقة)، فيظهر أنه كان من وضع الفيلسوف الألماني غوتلوب فريجة، وقد أطلق الدكتور طه عبد الرحمن على الافتراضات المسبقة مصطلح (الإضمارات التداولية)⁽³⁾، والافتراض المسبق وسيلة تقدمها اللغة من أجل الاستجابة للحاجة المستترة التي يشعر بها المتحدثون في عدد كبير من المواقف، فعندما يستعمل متكلم لفظاً إشارياً، مثل (هنا) في قوله: (أريد أن أعمل هنا) في ظروف عادية، فإنه يتعامل مع افتراض مسبق، وهو: أن المخاطب يعلم المكان الذي يقصده⁽⁴⁾.

في حين أطلق شاوزهونغ ليو على الافتراض المسبق مصطلح (الافتراض الضمني)، ويشير به إلى أن المتكلم في كل ملفوظ لا يقول شيئاً فحسب، بل يفعل أشياء معينة: إعطاء معلومات، أو وصف واقعة، أو التلميح بموقف ما⁽⁵⁾، ويشكل الافتراض المسبق لـ(أوزالديكرو) فعلاً لغوياً نوعياً؛ فهو فعل كما التأكيد والاستفهام والأمر؛ لأنه يعدل (يغير) العلاقات الذاتية للمخاطبين، ويخلق واجبات، ويؤسس حقوقاً وواجبات، ويوزع أدواراً⁽⁶⁾، ويرى الدكتور قدور عمران أن الافتراض المسبق ((ذو طبيعة لسانية، بمعنى أنه يتم إدراكه عن طريق العلامات التي يتضمنها القول))⁽⁷⁾، وتتجلى الوظيفة الأساسية لـ(الافتراض المسبق) في جعل الخطاب يسير بصفة متسلسلة غير، منقطعة هذا من جهة ومن جهة أخرى، فهو يضمن التماسك العضوي للخطاب⁽⁸⁾.

الافتراض المسبق في كتاب: (معاني القرآن)

أن الألوان أن تستجلي ما رصدناه من هذا المبدأ (الافتراض المسبق) في كتاب: (معاني القرآن)، في ضوء مباحثات الفراء للنصوص القرآنية، ففي تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّكَارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً قُلْ أَخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلَفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ قُلُوبُكُمْ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [سورة البقرة: 80]، قال الفراء: ((كيف جاز في الكلام: لآتينك أياماً معدودة، ولم يبين عددها؟ وذلك أنهم نَوَّوا الأيام التي عبدوا فيها العجل، فقالوا: لن نُعَذَّبَ في النار إلا تلك الأربعين ليلة التي عبدنا فيها العجل، فلما كان معناها مؤقتاً معلوماً عندهم وصفوه بمعدودة ومعدودات، فقال الله: قل يا محمد: هل عندكم من الله عهدٌ بهذا الذي قلتم: ﴿أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾⁽⁹⁾.

نلاحظ أن الفراء قد اعتمد في تفسيره لهذه الآية على الافتراض المسبق، فقد فطن إلى السبب الذي لم يذكر من أجله العدد وهو أنه مدة عبادتهم للعجل كانت معلومة عندهم وهي أربعون ليلة، لذلك قال: (فلما كان معناها مؤقتاً معلوماً عندهم وصفوه بمعدودات)، فهو يبين أن سبب عدم ذكر العدد هنا هو لعلم المخاطب بها، فهو يراعي المخاطب، ومدى بيان الخطاب له، وما يحتاجه حتى يفهم الخطاب؛ إذ عمل في تحليله للآية القرآنية على وفق المنهج التداولي، ولا يخفى أن الاعتماد على السياق سبيل لمعرفة الافتراض المسبق، فالقواعد والقوانين اللغوية المجردة لا يمكنها سرحها - باقتناص هذا المبدأ التداولي، ومن هنا فالافتراض أن يكون مسلماً به من طرفي الخطاب؛ ليؤدي التفاهم بهما إلى التواصل بين أطراف الخطاب، فالافتراض المسبق يعد اللحمية التي ينسجم بها الخطاب⁽¹⁰⁾.

(1) ينظر: التداولية واستراتيجية التواصل: 227.

(2) ينظر: التداولية دراسة في المنهج ومحاولة في التصنيف (بحث): 4.

(3) اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، طه عبد الرحمن: 113.

(4) ينظر: معرفة اللغة، جورج يول: 137.

(5) ما التداولية (بحث)، شاوز هونغ ليو، ترجمة: سمير الشيخ،: 14.

(6) ينظر: الملفوظية، جان سرفوني، ترجمة، قاسم المقداد: 119.

(7) البعد التداولي والحاجي في الخطاب القرآني الموجه إلى بني إسرائيل: 68.

(8) ينظر: دراسة بعض المفاهيم الإجرائية للتحليل التداولي للخطاب، <http://omarbelkheir.wordpress.com>.

(9) معاني القرآن: 50/1.

(10) ينظر: مبادئ التداولية في تحليل الخطاب الشرعي عند الأصوليين: 118.

إذ تؤدي المعرفة المشتركة بين المتخاطبين أثرًا واضحًا في إنتاج الخطاب والدلالات؛ لأنها تعد الأرضية التي ينكئ عليها طرفا الخطاب في التواصل، فينطلق المتكلم من العناصر السياقية التي بحوزته في إنتاج خطابه، ويعتمد المخاطب عليها في تأويله ليتمكن من فهم الخطاب وإفهامه⁽¹⁾؛ لأن الطرف الآخر الذي يقوم بإعادة النص وإنتاجه من جديد، فيقوم بتفكيك النص وتأويله، والنظر إليه من زوايا متعددة بغية تحقيق التواصل، وهذا ما عمل عليه الفراء لكونه متلقيًا للنص؛ لذا عمل على الولوج في عمق النص متسلحًا بإمكانياته في هذا الميدان فقد أول المسألة تأويلًا قارب به التداوليين الذين يرون ((أن الافتراض المسبق هو معلومات غير مصرح بها تحملها بنية الملفوظ الذي تتواجد فيه))⁽²⁾.

ونستجلي الافتراض المسبق التداولي عند الفراء أيضًا في تفسير قوله تعالى ﴿فَقُلْنَا يَنَادُهُ إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَكَ وَلِرَوْحِكَ فَلَا يَخْرُجُكَ مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشَقَّجَ﴾ [سورة طه: 117]، قال: ((ولم يقل: فتشقيًا؛ لأنَّ آدم هو المخاطب، وفي فعله اكتفاء من فعل المرأة، ومثله في قوله في ق: ﴿إِذْ يُلْقَى الْمُتَلَقِّانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾، اكتفى بالقعيد من صاحبه؛ لأن المعنى معروف، ومعنى (فَتَشَقَّجَ) تَأْكُلُ من كَذَا يَدَكْ وعملك))⁽³⁾.

نلاحظ أن الفراء قد افترض السكوت عن حواء (عليها السلام) في الخطاب القرآني، بدليل أن السياق بمقامه الحالي قد أنبأ لمبدأ الافتراض المسبق التداولي؛ إذ إن الافتراض المسبق يعتمد على آلية السياق، وعلاقة المتكلم بالمخاطب، ومن هنا استثمر الفراء هذا المبدأ في مباحثته التفسيرية للنص المبارك، فقد علل عدم ذكر حواء (عليها السلام) بقوله: ((اكتفاء من فعل المرأة))؛ لأنَّ المخاطب المتعين هو آدم (عليه السلام)، زد على ذلك فإن المتلقي يعلم أن كليهما قد خرج من الجنة، باسترفاد المعرفة المسبقة بالحادثة، التي على أثرها خرج كل من آدم وحواء (عليهما السلام) من الجنة، ومن هنا فإن الافتراضات المسبقة التي نشعر أنَّ الفراء قد انطلق منها هي ((افتراضات يمكن استنباطها من الرسالة نفسها؛ لأنها تتضمنها بطريقة لا يجد المتلقي صعوبة في إدراكها، وتصدر هذه الافتراضات عن المعلومات التي اكتسبها المتكلم من خلال محيطه الاجتماعي، واجتهاداته الشخصية⁽⁴⁾، زد على ذلك يلزم الافتراض أن يكون مسلمًا به من طرفي الخطاب، من أجل إيقاع التفاهم بينهما؛ والوصول إلى أعلى درجات التواصل بين أطراف الخطاب.

ونلمح مبدأ الافتراض المسبق عند الفراء في بيان تفسير قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِمَّا خَلَقَ ظُلُمًا لَّكُم لِكُرْمِنَ الْجِبَالِ أَكُنَّا وَجَعَلَ لَكُم سُرَبِيلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ وَسُرَبِيلَ تَقِيكُمْ بَأْسَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ رِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ﴾ (سورة النحل: 81)، قال ((وقوله: ﴿سُرَبِيلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾، ولم يقل: البرد، وهي تقي الحر والبرد، فترك لأنَّ معناه معلوم -و الله أعلم- بقول الشاعر:

وما أدري إذا يَمُتُّ وجهًا... أريد الخير أئهما يليني

يريد أي الخير والشر يليني لأنه إذا أراد الخير فهو يقي الشر⁽⁵⁾

فنلاحظ أنه قد اعتمد على الافتراض المسبق القائم على استظهار المعلومات غير المصرح بها والتي لها علاقة مسبقة بالمذكور، فكشف عن براعته في التعامل مع النص القرآني تعاملًا تداوليًا، ويتجلى هذا التعامل واضحًا في تقديره: وهي تقي الحر والبرد، فترك؛ لأنَّ معناه معلوم؛ إذ فسر السرابيل التي تقي الحر هي ذاتها التي تقي البرد، فيكون متقي الحر، هو متقي البرد، فذكر أحدهما وهو: (الحر) - واستغنى عن الآخر، وهو (البرد) معللاً السكوت عن البرد، بعلم السامع بذلك أولاً، وعدم الحاجة لذكره ثانيًا، أي: حذف اكتفاء، والحال نفسها في الشاهد الشعري الذي ساقه؛ إذ ذكر الشاعر الخير، ولم يذكر الشر، وأينما ذكر الخير وحده؛ لأن المعنى يعرف: أن المبتغي للخير متقٍ للشر. وقد أيد السيوطي (ت 911هـ) هذا الافتراض وتقديره: ((والبرد وخصَّ (الحر) بالذكر؛ لأن

(1) ينظر: النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة، أحمد فهد صالح شاهين: 20.

(2) مقاربة تداولية في كتاب معاني القرآن للنحاس، علاء سامي: 67.

(3) معاني القرآن: 193/2، (سورة ق/17).

(4) المعنى وظلال المعنى أنظمة دلالية في العربية: 153.

(5) معاني القرآن: 112/2

الخطاب للعرب، وبلادهم حارة، والوقاية عندهم من الحر أهم، لأنه أشد عندهم من البرد⁽¹⁾، وقد استكرر رضي الدين بن طائوس الحلي (ت 664 هـ) هذا الافتراض قال: ((فقال للفراء: كيف قلت: إن ما بقي الحرّ بقي البرد، ومن المعلوم خلاف هذا، فإن الحر يتوقى بالثوب الواحد، وليس كذلك البرد، ولعل معنى الآية: أن الله (جل جلاله) لما ضمّ إلى الحر (البأس) بقوله (جل جلاله): ﴿لَكُمْ سَرَبِيلٌ تَقِيَكُمُ الْحَرَّ وَسَرَبِيلٌ تَقِيَكُمُ الْبَأْسَ﴾، والبأس مناسب الحر، واقتصر على ما يناسبه، أو لعل أهل تلك البلاد، الغالب عليها الحر (...)) أو أنه تعالى لما ذكر الأصواف والأوبار والأشعار التي تقي البرد ذكرها هنا ما بقي الحر من السرابيل⁽²⁾، ولم يكتف بذلك، فقد استكرر -أيضاً- قول الفراء في افتراض الشرّ في قول الشاعر، قال: ((وقول الفراء: يريد أن الخير والشر يليه لا يقتضيه قول الشاعر؛ لأنه قال: أيهما يليني، وأيهما: أي أحدهما، ومن المعلوم أن الذي يلي الإنسان أحدهما))⁽³⁾.

وقد أظهر الدكتور علي عبد الفتاح تعجبه ودهشته من افتراض الفراء المذكور آنفاً، قال: ((وما يلفت النظر، ويستثير العجب أن هذا الارتباط العطفی إنما هو أمر مزعوم لا ذكر له في الآية الكريمة، فكيف يصحّ زعمه كما مرّ، وإذا كان الحرّ قد خُصّ بالذكر لما مرّ من تسويغ ذكره السيوطي فأئى للبرد أن يُقدر فيما لم يخصص له البنية، لا من قريب ولا من بعيد))⁽⁴⁾، ومستصفي القول في مباحثة الافتراض المسبق: إنّ الفراء قد اقترب كثيراً من معاينة الافتراض المسبق في ظل مباحثته التداولية للنصوص القرآنية وافتراضه (القول المضمر) في النصوص التي ذكرناها آنفاً، مسترشداً بقدرته التشريعية اللغوية، وطاقته اللغوية والنحوية والتفسيرية في تعامله مع النصوص القرآنية.

ويقول (غوفمان): إن المتكلمين يدركون (في اللاوعي) أن سامعيهم يعتمدون على الافتراضات السابقة في محاولتهم فهم ما يُقال لهم، ويُعتقد أن المتكلمين بدورهم يدركون أن مسؤوليته تقديم مهماتهم في المحادثة الدائرة بطريقة تمكّن سامعيهم من فهم المعنى المقصود، بالاعتماد على الافتراضات السابقة المتوافرة لديهم⁽⁵⁾، وتعدّ الافتراضات المسبقة عند التداوليين ذات قيمة بالغة في التواصل والإبلاغ⁽⁶⁾؛ لأنّ كلّاً من المتكلم والمخاطب على علم بما يفترض مسبقاً من افتراضات في الحوار المشترك بينهما، وقد اقترب الفراء كثيراً من التداوليين في مجال الافتراض المسبق عن طريق معالجته للنصوص وافتراضه للحذف في النص الذي فسره آنفاً، مستنداً على قدرته في توظيف طاقته اللغوية والنحوية والتفسيرية والتي ظهر تأثيرها جلياً وبشكل مباشر على تعامله مع النصوص القرآنية.

ثانياً: القول المضمر:

هو النمط الثاني من متضمنات القول، ويرتبطُ بوضعية الخطاب ومقامه على عكس الافتراض المسبق الذي يحدد على أساس معطيات لغوية، والذي يمكن ((إدراكه عن طريق العلامات التي يتضمنها القول))⁽⁷⁾ تقول اوركيوني: ((القول المضمر هو كتلة المعلومات التي يمكن للخطاب أن يحتويها، ولكن تحقيقها في الواقع يبقى رهن خصوصيات سياق الحديث))⁽⁸⁾، فتولي التداولية اهتماماً كبيراً للأبعاد الضمنية والمضمرة في الخطاب؛ إذ تقرر أن الملفوظات تحتوي على جوانب ضمنية وخفية، يمكن استنباطها بالكلام لا يعني دائماً التصريح، بل يعني أحياناً حمل المستمع على التفكير في شيء غير مُصرّح به، والمتحدّث عادةً ما يتلفظ بالصريح من أجل تمرير الضمني، ومن ثمّ فالحمولة الدلالية التي تواكب العبارات اللغوية يمكن أن تصنف صنفين: "المعاني الصريحة" وتدل عليها الصيغة الحرفية للعبارة، و"المعاني الضمنية" وتكشف عنها ملابسات الخطاب وسياقاته⁽⁹⁾. ويشير (فان دايك) إلى ذلك قائلاً: ((لقد

(1) الإتيان في علوم القرآن: السيوطي: 163/2.

(2) سعد السعود وأنيس النفوس: علي بن طائوس الحلي: 599.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 599.

(4) دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية (دراسة نقدية للقول بالحذف والتقدير): علي عبد الفتاح: 28.

(5) ينظر: الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي: نادية رمضان النجار: 104.

(6) التداولية عند العلماء العرب: 32.

(7) المصدر نفسه: 32، وينظر البعد التداولي والحاجي في الخطاب القرآني الموجه إلى بني إسرائيل: 68.

(8) التداولية عند العلماء العرب: 32.

(9) ينظر: اللسانيات التداولية في الخطاب القانوني، د0مرتضى جبار كاظم: 75.

لاحظنا مرات عديدة أنَّ لغة التخاطب الطبيعي ليست صريحة؛ ذلك أنه توجد قضايا لا يقع التعبير عنها تعبيراً مباشراً، ولكن يمكن استنتاجها من قضايا أخرى قد عبّر عنها تعبيراً سليماً⁽¹⁾.

فالعلاقة الإنسانية اللسانية على مستوى المواضعة اللغوية، أو مستوى المواضعة الاستعمالية مؤسسة على المعاني الضمنية، وكل تواصل لسانی يستعمل آليتين للتعبير عن أغراضه هما: آلية التصريح والإظهار، وآلية الإضمار والإخفاء⁽²⁾.

إن التداوليين يجمعون على أن الإخبار لا يتمّ بالتصريح فقط، ويعود ذلك إلى وجود العديد من المحظورات التي تمنع المتكلم من التصريح كالدين والعادات والأخلاق والسياسة، وقد يتجلى ذلك في وجود بعض الألفاظ المحاطة بـ(قانون الصمت)، والتي يتمتع المتكلمون عن التصريح بها، كما يلجأ بعض المتكلمين إلى استعمال متضمنات القول حتى لا يجرحوا مشاعر المستمع⁽³⁾ ويتساءل (مانغونو) لماذا المضمّر؟ وبضيف: إذا كان الكلام أداة ووسيلة للاتصال، فمن الغريب والمحير أن نلجأ فيه دوماً إلى المضمّر ويرد هذا الباحث وجود الاقتضاءات في الكلام إلى مبدأ الاقتصاد في الحديث، ويؤكد بأن المحادثة تستحيل إذا لم نفترض مجموعه من الاقتضاءات⁽⁴⁾.

فالافتقار بالمعاني المعجمية المباشرة والصريحة للألفاظ يؤدي إلى قصور في فهم التأويلات التي تنتج عنها؛ لذلك على المخاطب أن ينتقل من المعاني المباشرة إلى المعاني غير المباشرة للألفاظ - المعاني الضمنية، -ومراعاة السياق حتى يتسنى له الوصول إلى المعاني المقصودة من الخطاب⁽⁵⁾، وتبقى قائمة التأويلات مفتوحة للمتلقى يمكنه استنتاج ما يسمح له سياق الكلام، من أجل توضيح خطاب المتكلم، والوقوف على مراده⁽⁶⁾.

ويتجلى الإضمار القولي واضحاً في الجوانب التي عالجها الفراء في كتابه، في تفسيره قوله تعالى: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتَّخِذُونَ آيَاتِ اللَّهِ ءَاثَةً أَتِيلَ وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾ [سورة آل عمران: 113]. قال: ((ذكر أمة ولم يذكر بعدها أخرى، والكلام مبني على أخرى يراد؛ لأنَّ سواء لا بد لها من اثنين فما زاد. ورفع الأمة على وجهين أحدهما أنك تكّره على سواء كأنك قلت: لا تستوي أمة صالحة وأخرى كافرة منها أمة كذا وأمة كذا، وقد تستجيز العرب إضمار أحد الشئيين إذا كان في الكلام دليل عليه))⁽⁷⁾.

يتضح ممّا سبق أن الفراء قد فسّر المسألة من جانب اقتراب فيه من العمل التداولي في هذا المضمّر، وهو جانب الإضمار القولي، فقد توصل من خلال السياق إلى أن هنالك إضماراً في قوله (أمة قائمة)، فقال: ((ذكر أمة ولم يذكر بعدها أخرى والكلام مبني على أخرى يراد، لأن سواء لابد لها من اثنين فما زاد))⁽⁸⁾، واستدل بذلك بكلام العرب الذي أوصله إلى هذه النتيجة، فذكر (قد تستجيز العرب إضمار أحد الشئيين إذا كان في الكلام دليل عليه))⁽⁹⁾.

فلم يأخذ الفراء بظاهر الآية فقط، وإنما راح يبحث وينقب عن الإضمار الذي ورد في القول، فقد قارن سياق القول الذي ورد في الآية بكلام العرب بقول الشاعر:

عصيت إليها القلب إنّي لأمرها سميعٌ فما أدري أرشدّ طلبها
ولم يقل: أم غي، ولا: أم لا؛ لأن الكلام معروف المعنى⁽¹⁰⁾.

- (1) النص والسياق، فان دايك: 156.
- (2) ينظر: التداولية من أوستن إلى غوفمان: 117، والنظريات اللسانية الكبرى - من النحو المقارن إلى الذرائعية، ماري آن بافو، جورج اليا سرفاتي: 378، والخطاب اللساني العربي - هندسة التواصل الإضماري، الدكتور بن عيسى عسو أزابيط: 51/2.
- (3) تحليل الخطاب المسرحي في ظل النظرية التداولية: 111.
- (4) البعد التداولي والحاجي في الخطاب القرآني، الدكتور قدور عمران: 64.
- (5) ينظر: المحاورات مقارنة تداولية، حسن مدوح: 38.
- (6) ينظر: المتضمنات التداولية وأثرها في فهم الخطاب وتفسيره (بحث): 120، والتداولية في الفكر النقدي: 124.
- (7) ينظر: معاني القرآن: 320/1.
- (8) المصدر نفسه: 320/1.
- (9) المصدر نفسه: 320/1.
- (10) المصدر نفسه: 320/1.

إذ قام الفراء بالنفاد إلى ما وراء النص محاولاً الاتكاء على القيم التداولية في تفسير الآية الكريمة؛ لأن المخاطب عنصرٌ أساس في التخاطب، وهو المسؤول المباشر عن تفكيك ما يعترى النص من شفرات⁽¹⁾، فالبعد التداولي المضمّر في هذا النسق التعبيري الذي توصل إليه الفراء، يأخذ إطاره من خلال ارتباطه بمقام القول، وخصوصيات سياق الملفوظ، والافتراضات التي يشترك فيها المتخاطبون، وهذا المفهوم يقدّم تفسيراً صريحاً لمقدرة المتكلم على أن يعني أكثر ممّا يقول بالفعل، كما يبين إمكانية إدراك قدر كبير ممّا لم يتمّ قوله على أنه جزء ممّا يراد إيصاله⁽²⁾، ويستوفي القول المضمّر الذي نلتّمسه في تفسير الفراء للنصّ مفهوم مضمونه الفعلي انطلاقاً من مقاصد المتكلمين، وانعكاس هذه المقاصد على المخاطبين⁽³⁾.

يلحظ مما سبق أن النحاس قد قرأ المسألة قراءة فيها لمسة تداولية أسفرت عمّا توصل إليه من معطيات ونتائج كونه تعامل مع النص على وفق ما يحيط به من الجوانب غير اللغوية - الكفاءة التداولية - فقد اقترب الفراء بذلك من عمل التداوليين الذين يرون أن الأقوال المضمرة بوصفها حدثاً بلاغياً مرتبطاً بمقام القول، وأنه ما يُستتبط من المنطوق ولا يصرح به⁽⁴⁾، وبذلك نجد الفراء قد دنى من عمل التداوليين على ضرورة الوصول إلى عمق النص لمعرفة كنهه، والوصول إلى قصد المتكلم وهو ما وجدناه عند التداوليين الذين عملوا على مقاصد المتكلم؛ وذلك من خلال تركيز الفراء على كلام العرب.

وعند معالجته لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَاتَّخِذْنَا نَعْمًا صَلَاحًا إِنَّنَا مُوقِنُونَ﴾ [سورة السجدة: 12]، قال: ((فلما لم يكن في ((أبصرنا)) كلام يدلّ على القول أضمرت القول فأسقطت أن؛ لأن ما بعد القول حكاية لا تحدث معها أن))⁽⁵⁾ نلاحظ أن الفراء قد اقترب من عمل التداوليين من حيث جانب الإضمار القولي، فقد توصل في ظلّ السياق إلى أن المضمّر في الآية هو القول، فقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا﴾ إنما يراد منه ((قولنا أبصرنا)) وقد استدلل على ذلك بقوله: ((لأن ما بعد القول حكاية لا تحدث معها أن))⁽⁶⁾، فقوله: ((فلما لم يكن في ((أبصرنا)) كلام يدلّ على القول أضمرت القول)) هو الذي أوصله إلى سياق القول المضمّر، فالفراء قد اقترب من خلال تفسيره للنص إلى عمل التداوليين، إذ يقوم الخطاب بوظيفته التواصلية من خلال عملية الإفهام، وفي إطار المضمّرات الخطابية، ف((المستمع يحتاج إلى أن يعرف أن الكلام ينطوي على معنى مضمّر مخصص، وأن يهتدي إلى طريق يوصله إلى معرفة ما أضمر، وإلى التمكن من إظهاره، ولولا الشاهد المقترن بالمضمّر، لصار الكلام عنده موصوفاً بالخفاء والإبهام، إن لم يكن منجرّاً إلى اللّغز والتعمية))⁽⁷⁾.

فنلاحظ أن الفراء قد بيّن أهمية قصد المتكلم والمتلقي وقد اقترب بهذا من عمل التداوليين في أن المتلقي يقوم بمجموعة من العمليات الذهنية الناتجة عن الإضمار لسد الفجوات التي تقع على مستوى البنيات التركيبية للخطاب؛ اعتماداً على معرفته بالأعراف التركيبية؛ ذلك أن ((فهم الخطاب يعد بالأساس عملية سحب للمعلومات من الذاكرة وربطها مع الخطاب المواجه))⁽⁸⁾، فإن متكلمي اللغة يفترضون أن وظيفة المخاطب - باعتداده على القرينة المتبادرة، وعلى أصول التخاطب - لا تقتصر على حمل الكلام على غير ظاهره إن دعا الأمر إلى ذلك، بل يشمل أيضاً توسيع الخطاب ليصبح أكثر مناسبة للمقام التخاطبي. ويعتقد أن المخاطب - في تعامله مع اقتضاء النص - يفترض أن المتكلم قد حذف بعض أجزاء الكلام اعتماداً على قدرة المتكلم على إدراكها بمعونة القرينة⁽¹¹⁾، وهو ما توصل إليه الفراء في تفسيره للنص الكريم.

(1) ينظر: المحاوره مقاربه تداولية: 32-33، وينظر: مقاربات تداولية في كتاب معاني القرآن للنحاس، علاء سامي: 69.

(2) ينظر: الاقتضاء في التداول اللساني (بحث): 141.

(3) ينظر: المنطق في اللسانيات، ينس ألود، ولارس غونار أندرسون، وأوستن دال، ترجمه عبد الحميد جحفص: 206، ويقصد بالكفاية اللغوية (linguistic competence): وهو مصطلح من مصطلحات تشومسكي (معرفة المحادث المتكلم والسماع للغة)، مقاربات تداولية في كتاب معاني القرآن للنحاس: 69.

(4) ينظر: الحجاج في القرآن من خلال اهم خصائصه الاسلوبية، عبد الله صولة: 264.

(5) معاني القرآن: 81/1.

(6) المصدر نفسه: 81/1.

(7) اللسان والميزان أو التكوثر العقلي: 151، وينظر: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية 2/ 1109-1110.

(8) تحليل الخطاب، ج. ب. براون، ج. بول، ترجمة د. محمد لطفي الزليطني: 236.

(11) علم التخاطب الإسلامي، دراسة لسانية لمناهج علماء الاصول في فهم النص، د محمد محمد يونس علي: 218، وينظر: المنطق في اللسانيات، ينس ألود، لارس غونار أندرسون، وأوستن دال: 206.

خاتمة الدراسة ونتائجها:

بَعْدَ هَذِهِ الرَّحْلَةِ النَّافِعَةِ الْمَاتِعَةِ فِي رِحَابِ مُدَوَّنَةِ الْفَرَاءِ التفسيرية القيمة (معاني القرآن) من أجل استجلاء قواعد التخاطب اللساني، منها نقطف ثمار هذه الرحلة، ما نخال أنه أجدُرُّ بالقطفِ والجنى:

الأولى: جاءت هذه الدراسة لتأكيد أن المنهج التداولي قائم على استجلاء الأبعاد التداولية واستظهارها بوصفها أبعاداً لسانية معاصرة من أجل تأصيل القضايا والأفكار، والوقوف على المرجعيات المعرفية، واستكشاف سياقاتها، ومن هنا فإن النظريات والمناهج اللغوية الحديثة لا يمكن دراستها بمعزلٍ ومنأى عن الدراسات اللسانية القديمة، فالبدء يكون بمعاينة التراث لا من جهة كونه نقطة النهاية، بل نقطة البداية.

الثانية: إن المرجعية المعرفية، والجذور الثقافية الزاخرة لـ(الفراء) بوصفه لغوياً ونحوياً، ومفسراً أمدته بالقدرة على تحليل النصوص الأدبية، ولا سيما (القرآن الكريم) تحليلاً تداولياً، مما جعله قريباً من الجوانب التداولية.

الثالثة: في ظل الوقوف على قواعد التخاطب اللساني، تبين لنا أنها لا تخرج عن إطار سياق استعمال اللغة بدلاً من التركيز على العلاقة بين الدال والمدلول (العلاقة البنيوية)؛ إذ إنها تُعنى بالبعد الوظيفي للغة، الأمر الذي دعا إلى انفتاح الدلالات، وتشقيقها في الدرس التداولي.

الرابعة: شجّع الفراء على مدِّ التواصل بين المتكلم والمتلقي من أجل سيروية عملية التخاطب، وإنجاحها، وهذا ما ألفيناه في الاستلزام الحوارية؛ إذ عمل على مراعاة المخاطب (المتلقي) من أجل الوصول إلى أعلى مراقي الفهم، ودرجات التلقي والتأثير.

الخامسة: فطن الفراء -كثيراً- لمراعاة الأسس التي يتبعها (المخاطب) في إنتاجه للخطاب عندما يريد أن يُطنب، أو يُوجز، وغير ذلك، مستثمراً السياق الكلامي، فضلاً عن مراعاة حال السامعين، وهو ما يُسمى عند التداوليين بخرق (مبادئ التعاون الحوارية)، وهو أمر يعمل عليه المخاطب قاصداً أو مريداً من أجل تشطي الدلالات وتناثرها.

السادسة: تبين لنا أن (مبادئ التعاون الحوارية) التي تتب عليها الفراء، وهي: (الكَم، والكَيْف، والنَّوع، والطريقة) راعى فيها المخاطب بوصفه مُتلقياً للنص، ففي مبدأ (الكَم) اعتمد الفراء في إيرادِه ذهنية المخاطب، وهذا دليل على أنه كان يُراعي المخاطب من جهة قدرته على فهم النص، والحال نفسه في إيرادِه (مبدأ الكيف)؛ إذ التفت الفراء إلى هذا المبدأ من أجل إقامة الحجة، فالمتكلم لا يمكنه أن يقول بلا حجة، وكذلك في إيرادِه مبدأ (الطريقة)، التفت الفراء إلى الغاية التي يتبعها المتكلم من أجل المخاطب، فيعمل على إظهار أمر يريدُه المتكلم.

السابعة: وعى الفراء لزوم الأخذ بمبدأ (التأدب)، وهي من قواعد (التعاون) من أجل سيروية عملية التواصل بين المخاطب (المتكلم)، والسامع (المتلقي)، وإنجاحها، وتكاملها.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

- آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، (د.ط)، دار المعرفة الجامعية، 2002م.
- الإتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي، نادية رمضان النجار، ط1، مؤسسة حورس الدولية، 2013م.
- الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394هـ/ 1974م.
- اساليب التوبيخ في القرآن الكريم، عباس علي الألوسي، جامعة ميسان، كلية التربية،
- استراتيجيات الخطاب (مقاربة لغوية تداولية)، عبد الهادي بن ظافر الشهري، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004م.
- الإستلزام الحوارية في التداول اللساني من الوعي بالخصوصيات، النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها، العياشي أدراوي، ط1، دار الأمان- الرباط، الجزائر، 2011م.

- أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس نحو النص)، محمد الشاوش، ط4، جميع الحقوق محفوظة لكلية الآداب منوبة، تونس، 1421هـ/2001م
- أصول الحوار وتجديد علم الكلام، طه عبد الرحمن، ط2، المركز الثقافي العربي، 2000.
- أعلام الفكر اللغوي، جون اي جوزيف، نايجل لف، توليت جي تيلر، ترجمة، احمد شاكركلاي، ط1، دار الكتاب الجديد، طرابلس، 2006
- إنسجام الخطاب في مقامات السيوطي (جلال الدين السيوطي) "مقاربة تداولية"، فتحية بوسنة، دار الأمل، 2012.
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت754هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، 1420هـ.
- التحرير والتتوير (تحرير المعنى السديد وتتوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، الدار التونسية للنشر - تونس، 1984هـ.
- تحليل الخطاب، ج. ب. براون، ج. يول، ترجمة د. محمد لطفي الزليطي، د. منير التريكي، جامعة الملك سعود.
- تداوليات الخطاب السياسي، نور الدين اجعيط، ط1، عالم الكتب الحديثة، اريد الاردن، 2012.
- تداولية الخطاب السردية دراسة تحليلية في وحي القلم للرافعي، محمود طلحة، جامعة الأغواط، عالم الكتب الحديث، اريد، الاردن، 2012م.
- التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة (الأفعال الكلامية) في التراث اللساني العربي، مسعود صحراوي، ط1، دار الطليعة، بيروت، 2005م.
- التداولية في الفكر النقدي، الدكتور كاظم جاسم منصور العزاوي، ط1، الشركة العربية، القاهرة، 2016.
- التداولية المعاصرة والتواصل، أ. موثر ك-زيلمان ك-أوريكيوني، ترجمة محمد نظيف
- التداولية من أوستن الى غوفمان، فيليب بلانشية، ترجمة: صابر الحباشة، ط1، دار الحوار، سورية - اللاذقية، 2007م.
- التداولية واستراتيجية التواصل، ذهبية حمو الحاج، ط1، دار رؤية، 2015م
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: 310هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، 2001م.
- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: 671هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط2، دار الكتب المصرية - القاهرة، 1964م.
- الحجاج في القرآن من خلال أهم خصائصه الإسلوبية، عبد الله صولة، دار الفارابي-بيروت، 2001،
- الخطاب القرآني دراسة في البعد التداولي، د. مؤيد آل صوينت، ط1، مكتبة الحضارة، بيروت، 2010م.
- الخطاب اللساني العربي هندسة التواصل الإضماري (من التجريد إلى التوليد) مستويات البنية الإضمارية وإشكالاتها الأساسية، بنعيسى عسو أزيبيط، ط1، عالم الكتب الحديث، إريد-الاردن، 2012م.
- دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية (دراسة نقدية للقول بالحذف والتقدير)، أ.م. د. علي عبد الفتاح، ط1، مطبعة النماء، 2010م.
- روح البيان، إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي، المولى أبو الفداء (المتوفى: 1127هـ)، دار الفكر، بيروت.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (المتوفى: 1270هـ)، المحقق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1415هـ).
- سعد السعود وأنيس النفوس، علي بن طاووس الحلبي (ت664هـ)، منشورات الرضي، مطبعة أمير، قم، 1363 هـ.

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: 393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1987م.
- علم التخاطب الاسلامي دراسة لسانية لمناهج علماء الاصول في فهم النص، محمد محمد يونس علي، ط1، دار المدار الاسلامي، بيروت، 2006م.
- عندما نتواصل نتغير (مقاربة تداولية معرفية آيات التواصل والحجاج)، عبد السلام عشير، افريقيا الشرق، المغرب، ط1، 2006.
- في سبيل منطق اللغة، روبرت مارتان، ترجمة، الطيب البكوش-صالح الماجري، مركز دراسات الوحدة العربية. ط1، 2006م.
- في ظلال القرآن، سيد قطب إبراهيم حسين الشاربي (المتوفى: 1385هـ)، دار الشروق، بيروت، الطبعة: 17- 1412هـ.
- القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشلار، آن ريبول، ترجمة مجموعة من الاساتذة والباحثين من الجامعات التونسية بأشراف عز الدين المجذوب، مراجعة خالد ميلاد، دار سيناترا، مركز الوطني للترجمة، تونس 2010م.
- كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: 170هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ): دار الكتاب العربي - بيروت الطبعة: 3 - 1407 هـ.
- اللسانيات التداولية في الخطاب القانوني (قراءة استكشافية للتفكير التداولي عند القانونيين)، د. مرتضى جبار كاظم، دار ومكتبة عدنان، ط1، 2015م.
- اللسان والميزان، أو التكوثر العقلي، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، بيروت، ط3، 2012م.
- اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، احمد المتوكل، ط2، دارالكتب الجديد، المتحدة، بيروت لبنان، 2010م.
- مبادئ التداولية في تحليل الخطاب الشرعي عند الأصوليين، محمود طلحة، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد الاردن، 2014م.
- المحاورة مقارنة تداولية، حسن بدوح، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد الاردن، 2012م
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المؤلف: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: 542هـ)، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
- مدخل الى دراسة التداولية (مبدأ التعاون ونظرية الملائمة والتأويل)، فرانثيسكو يوي راموس، ترجمة يحي حمداي، دار نيبور، 2014م
- مدخل الى الدلالة الحديثة، عبد الحميد جحفة، ط1، دار توبقال للنشر، دار البيضاء المغرب، 200م، الطبعة: الأولى- 1422هـ.
- مدخل الى دراسة التداولية (مبدأ التعاون ونظرية الملائمة والتأويل)، فرانثيسكو يوي راموس، ترجمة يحي حمداي، دار نيبور، ط1، 2014م
- مدخل الى الدلالة الحديثة، عبد الحميد جحفة، ط1، دار توبقال للنشر، دار البيضاء المغرب، 200م
- مدخل الى اللسانيات التداولية لطلبة معاهد اللغة العربية وآدابها، الجيلالي دالاش، ترجمة: محمد يحياتن، جامعة تيزي وزو، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دار الكتب، ط1، 1992م.
- المضمر، اوريكوني، ترجمة ريتا خاطر، المنظمة العربية للترجمة ط1، بيروت، 2008
- مظاهر التداولية في مفتاح العلوم للسكاكي، باديس لهويل، عالم الكتب الحديث إربد الاردن، ط1، 2014.
- معالم التنزيل (تفسير البغوي) (ط. دار طيبة)، الحسين بن مسعود البغوي أبو محمد، المحقق: محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش، الناشر: دار طيبة، سنة النشر: 1409 هـ - 1989 م.
- معاني القرآن: أبو زكريا يحي بن زياد بن عبد الله بن منظور الفراء (ت207هـ)، تحقيق احمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط1، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر

- معرفة اللغة، جورج بول -ترجمة محمود فراج عبد الحافظ، دار الوفاء للطباعة والنشر، الاسكندرية، ط1، 1999م.
 - معجم المصطلحات اللسانية، مبارك المبارك، دار الفكر اللبناني، ط1، 1995م، بيروت.
 - معطيات التوكيد الدلالية (دراسة تحليلية في سورة يوسف)، علي عبد الفتاح، دار الايام، ط1، الاردن، 2016م.
 - المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة العربية، محمد محمد يونس علي، ط2، دار المدار الاسلامي، بيروت، 2007م.
 - مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1979م.
 - الملفوظية، جان سرفوني، ترجمة: قاسم المقداد، (د.ط)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1981م.
 - المنطق في اللسانيات، ينس ألود، ولارس غونار أندرسون، وأوستن دال، ترجمة عبد المجيد جحفة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2013م.
 - الميزان (في تفسير القرآن)، محمد حسين الطباطبائي (ت 1401هـ)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط1، 1997م.
 - النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، فان دايك، ترجمة عبد القادر قنيني، (د.ط) افريقيا الشرق المغرب(د.ت)، بيروت، ط1، 2000م
 - النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة، احمد فهد صالح شاهين، عالم الكتب الحديث، اريد الاردن، 2015م
 - النظريات اللسانية الكبرى، من النحو المقارن الى الذرائعية ماري ان بافو، جورج اليا سرفاتي، ترجمة محمد الراضي، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت لبنان، 2012م
 - نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس، صلاح اسماعيل، ناشر دار القباء الحديثة، ط1، 2007م
- الرسائل والأطاريح الجامعية:**
- الإستلزام الحوارى في سورة البقرة في القرآن الكريم، (دراسة وصفية تحليلية تداولية)، بحث جامعي، حجر نورما وحيدة، رقم القيد ٠٦٣١٠٠، قسم اللغة العربية وآدابها كلية العلوم الإنسانية و الثقافة، جامعة، مولانا مالك إبراهيم الإسلامية، الحكومية مالانج، ٢٠١٠.
 - مقاربات تداولية في كتاب معاني القرآن للنحاس (ت: 338هـ) علاء سامي عبد الحسين، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية، جامعة المثنى، 2016.
 - المقام في الشعر الجاهلي تناول تداولي لمعلقتي عمرو بن كلثوم، والحاترث بن حلزة، فريدة موساوي (رسالة ماجستير)، كلية الاداب واللغات جامعة الجزائر، الجزائر، 2005م.
- البحوث المنشورة في الدوريات والمجالات:**
- الآليات التداولية في تفسير أضواء البيان للشنقيطي تحديد المفاهيم النظرية، أ.سعد بولنوار، جامعة عمار ثلجي الأغواط، الجزائر، مجلة الأثر، العدد13، مارس 2012م.
 - الإقتضاء في التداول اللساني، عادل فاخوري، الأستاذ بقسم الفلسفة-جامعة الكويت، عالم الفكر، مجلد 20، عدد3، 1989م.
 - البعد التداولي والحجاجي في الخطاب القرآني الموجه الى بني اسرائيل، قدور عمران، اريد، عالم الكتب الحديث، ط1، 2012.
 - البعد التداولي والحجاجي في الخطاب القرآني الموجه الى بني اسرائيل، قدور عمران، اريد، عالم الكتب الحديث، ط1، 2012.
 - بعض خصائص الخطاب، محمد مفتاح، مجلة علامات، مجلد 9، العدد 35، مارس 2000م.
 - تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، عمر بلخير، منشورات الاختلاف، ط1،
 - في الجهاز المفاهيمي للدرس اللغوي المعاصر، مسعود صحراوي، بحث منشور ضمن كتاب (التداوليات علم استعمال اللغة)، إعداد وتقديم، حافظ اسماعيل علوي، ط1، دار الكتاب الحديث، إريد-الأردن، 2011م.
 - ما التداولية، شاوز هيونغ ليو، ترجمة سمير الشيخ، جريدة الاديب، العدد 89، بغداد، 2005م.

- المتضمنات التداولية واثرها في فهم الخطاب وتفسيره، محمد منصور البياتي،
 - محاضرات في اللسانيات التداولية، خديجة بو خشة، مستوى السنة الثالثة ل م د LMD.
- المواقع الإلكترونية:**
- التداولية دراسة في المنهج ومحاولة في التصنيف، وائل حمدوش، <https://www.almultaka.net>
 - دراسة بعض المفاهيم الاجرائية للتحليل التداولي للخطاب، <https://omarbelkheir.wordpress.com>.